مَلاَمِحُ التَّجْرِبَةِ الحِزْبِيَّةِ فِي المملكة المَغْرِبِيَّةِ:

دِرَاسَةُ حَالَةِ المُشَارَكَةِ الحِزْبِيَّةِ لِحِزْبِ الاسْتِقلاَلِ (1997-2007)

Features of party experience in the Kingdom of Morocco

Case study of the party participation of the Independence Party (1997-2007)

أ/ خالد خميس السحاتي

مُحاضرٌ بقسم العلوم السِّياسيَّة، كليَّة الاقتصاد، جامعة بنغازي– ليبيا.

الملخص:

تتناولُ هذه الدِّراسة "مَلاَمِح التَّجْرِبَةِ الحِزْبِيَّةِ فِي المملكة المَغْرِبِيَّةِ: دِرَاسَةُ حَالَةِ المُشَارَكَةِ الحِزْبِيَّةِ لِحِزْبِ الاسْتِقلاَلِ"، خلال الفترة من: 1997 إلى عام 2007، وتمَّ ذلك مِنْ خِلاَلِ ثَلاَثَةِ مَحَاوِرَ رئيسيَّة هِيَ: المحورُ الأوَّلُ: طبيعة النِّظام السِّياسيّ المغربيّ، الثاني: لَمْحَةٌ عَامَّةٌ عَنْ حِزْبِ الاستقلال المغربيّ، المحورُ الثالثُ: المُشاركة الحزبيَّة لحزب الاستقلال في الانتخابات البرلمانيَّة خلال فترة الدِّرَاسَةِ. وَقَدْ توصَّلَتِ الدِّراسَةُ لِعِدَّةِ نَتَائِجَ مِنْهَا: أنَّ حزب الاستقلال عَمِلَ عَلَى المُحَافَظَةِ عَلَى تَارِيخِهِ النِّضَالِيّ، وَعَلَى تَطْوِيرِ أيديُولوجيَّتِهِ مِنْ صُورَتِهَا المُحَافِظَةِ إِلَى التَّكيُّفِ مَعَ ظُرُوفِ البِيئَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالمُجْتَمَعِيَّةِ لِلمَغْرِبِ المُعَاصِرِ. وفِيمَا يَتَعَلَّقُ بصُور مُشاركة حزب الاستقلال في الانتخابات، لُوحِظَ أنَّهُ فِي انتخابات 1997 شَارَكَ الحِزْبُ، وَحَصَلَ عَلَى 53 مقعداً، أمَّا فِي انتخابات عَامِ 2002 فَقَدْ شَارَكَ الحِزْبُ، وَحَصَلَ عَلَى 48 مقعداً، وَفِي 2007 شَارَكَ أيضاً، وَحَصَلَ عَلَى 52 مقعداً في البرلمان المغربيّ. ونتيجةً لذلك تَبَوَّأَ الحِزْبُ المَرْتَبَةَ الأُولَى، وَنَتَجَ عَنْ ذَلِكَ تَعْيِينُ عباس الفاسي (رئِيسُ الحزب) وَزِيراً أوَّل، وتكليفه بإجراء مُشاوراتٍ مع الأحزاب لتشكيل الحُكُومَةِ الجَدِيدَةِ، مِمَّا عَزَّزَ مِنْ قُوَّة الحِزْبِ، وَ أكَّدَ شَعْبِيَّتَهُ.

كلماتٌ مفتاحيَّةٌ: الأحزاب السياسية، المملكة المغربية، المشاركة السياسية، حزب الاستقلال، الانتخابات البرلمانية.

Abstract

This study deals with the characteristics of party experience in the Kingdom of Morocco: a study of the state of party participation of the Istiqlal Party during the period from 1997 to 2007. This was done through three main axes: First: The nature of the Moroccan political system, Morocco's Istiqlal Party, third axis: party participation of the Istiqlal Party in the parliamentary elections during the study period**.**The study reached several conclusions: The Istiqlal Party worked to maintain its struggle history and to develop its ideology from its conservative form to adapting to the conditions of the political and societal environment of contemporary Morocco. With regard to the participation of the Istiqlal party in the elections, it was noted that in the 1997 elections the party participated and won 53 seats, In the 2002 elections, the party participated, won 48 seats, and in 2007 also participated and won 52 seats in the Moroccan parliament. As a result, the party took first place, resulting in the appointment of Abbas al-Fassi (head of the party) as prime minister, and commissioned him to consult with political parties to form a new government, which strengthened the party's strength and confirmed its popularity**.**

Keywords: Political parties, the Kingdom of Morocco, political participation, Istiqlal party, parliamentary elections.

*المُقَدِّمَةُ:

تُعَدُّ التَّجْرِبَةُ الحِزْبِيَّةُ المَغْرِبِيَّةُ تَجْرِبَةً مُتَفَرِّدَةً وَمُتَمَيِّزَةً؛ لاعْتِبَارَيْنِ مُهِمَيْنِ، أَوَّلُهُمَا: عَرَاقَةُ تَبَنِّي المغرب لِنِظَامِ التَّعَدُّدِيَّةِ الحِزْبِيَّةِ، فالدُّسْتُورُ المَغْرِبِيُّ الذِي صَدَرَ في ستينيات القرن العشرين ينصُّ صراحةً عَلَى عدم إمكانيَّة تعديل المادة الخاصة بالتعدديَّةِ الحِزْبِيَّةِ، وذلك في وَقْتٍ كانت مُعْظَمِ الدول الأفريقيَّةِ والعَرَبِيَّةِ تتبنَّى نظام الحزب الواحد باستثناءاتٍ قليلة. والاعتبارُ الآخرُ: يتعلَّقُ بِكَوْنِ المَمْلَكَةِ المَغْرِبِيَّةِ كَانَتْ لَهَا أَيْضاً تَجْرِبَتُهَا الرَّائِدَةُ فِي مَجَالِ تَدَاوُلِ السُّلْطَةِ، حَيْثُ تَخَلَّتِ الأَحْزَابُ الحَاكِمَةُ مُنْذُ الاستقلال عَنِ الحُكْمِ

طَوَاعِيَّةً لِصَالِحِ أَحْزَابِ المُعَارَضَةِ، بَعْدَ أَنْ حَقَّقَتْ هَذِهِ الأَخِيرَةُ نَجَاحاً وَاضِحاً فِي الإنتخابات بِمَا يَسْمَحُ لَهَا بِتَشْكِيلِ حُكُومَةٍ تَحْظَى بِدَعْمِ أَغْلَبِيَّةِ الأَعْضَاءِ فِي البَرْلَمَانِ المَغْرِبِيّ.

وبذلك أصبح المَجَالُ السّياسيُّ في المغرب المُعَاصِرِ يَتَّسِمُ بوُجُود التعدديَّة الحزبيَّة والاعتراف بها وتكريسها، وأيضاً بوجُود قوانين وتشريعات تُنظم هذه التعدديَّة وتَضْمَنُهَا. وقد تميَّز الوضعُ في المغرب المُعاصر أيضاً بوُجُودِ مُعَارَضَةٍ نَشِطَةٍ مُعْتَرَفٍ بِهَا تُمارسُ ضُغُوطاً بهذا الشَّكل أو ذاك، وتقُومُ بمُهمَّة التَّوسُّط بين الحاكمين والمَحْكُومِينَ.

مُشكلة الدِّراسة:

ثمَّةَ إشكاليَّةٌ مُهمَّةٌ تطرحُها هذه الدِّراسة تتعلَّقُ بِكَوْنِ المُؤسَّسَةِ الملكيَّة المغربيَّة هي المُهيمنة على الحياة السِّياسيَّة في البلاد، ممَّا نتج عنهُ أنَّ الأحزاب المغربية لا تستطيعُ في برامجها المُختلفة وأهدافها العامة تجاهُل هذه المسألة، بل يَجِبُ عليها أخذُها بعين الاعتبار، في نشاطها، ومُشاركتها في الحياة السِّياسيَّة. وَضِمْنَ هَذَا السِّيَاقِ، تَتَنَاوَلُ هَذِهِ الدِّرَاسَة التَّجْرِبَة الحزبيَّة المغربيَّة وملامحها العامَّة، مع دراسة حالة المُشاركة الحزبيَّة لحزب الاستقلال المغربيّ، باعتباره أحد أهمّ الأحزاب وأعرقها على السَّاحة السِّياسيَّة المغربيَّة.

وسوف يتمُّ التركيزُ في هذا الإطار على صُورة المُشاركة الحزبيَّة لحزب الإستقلال في الانتخابات النيابيَّة المغربيَّة خلال فترة الدِّراسة، ومُشاركته بالتالي عقب نجاحه في هذه الانتخابات بالحُكُومة الجديدة، وقد تمَّ اختيارُ جانبٍ واحدٍ منْ جوانب المُشاركة الحزبية لحزب الإستقلال مع تعدُّدها لضيق الوقت ومحدُودِيَّة المِسَاحَة المُخَصَّصَةِ لإنجازِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ. والسُّؤالُ الرَّئيسيُّ الذي تطرحُهُ هذه الدِّراسة: ما هي ملامحُ المُشاركة السِّياسيَّة (الحزبيَّة) لحزب الاستقلال المغربيّ خلال فترة الدراسة؟.

* تساؤلات الدراسة:

السُّؤالُ الرَّئيسيُّ الذي تطرحُهُ هذه الدِّراسة: ما هي ملامحُ المُشاركة السِّياسيَّة (الحزبيَّة) لحزب الاستقلال المغربيّ خلال فترة الدراسة؟. وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي طبيعة النظام السِّياسيّ المغربيّ؟.

2- ما هي الأطر القانونية العامة لتنظيم الحياة الحزبية في المغرب؟، وتحديد أدوار وحقوق فاعليها في المُمارسة السياسية المغربية؟.

3- متى نشأ حزب الاستقلال (المغربي)؟، وما هي مراحل تطوره؟، وتنظيمه؟.

4- كيف كانت المشاركة السياسية لحزب الاستقلال خلال فترة الدراسة (1997-2007)؟، وما هي النتائج التي تحصل عليها في الانتخابات البرلمانية في ذات الفترة المذكورة؟.

* أهدافُ الدِّراسة:

مِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ يُمْكِنُ القَوْلُ أَنَّ أَهْدَافَ هَذِهِ الدِّراسَةِ تتمثلُ في النِّقَاطِ التالية:

1- التعرف على طبيعة النظام السِّياسيِّ المغربيِّ، ودور المؤسسة الملكية فيه.
2- التعرف على الخريطة السياسية المغربية بكل مكوناتها.
3- التعرف على نشأة حزب الاستقلال (المغربي)؟، و مراحل تطوره، وتنظيمه.
4- التعرف على ملامح المشاركة السياسية لحزب الاستقلال خلال فترة الدراسة (1997-2007)، والنتائج التي تحصَّل عليها في الانتخابات البرلمانية في ذات الفترة المذكورة.

*** الحدود الزمانية للدراسة:**

تمتد الحدود الزمانية لهذه الدراسة من سنة 1997، إلى سنة 2007. حيث أنه في: 14 نوفمبر 1997 أجريت الانتخابات البرلمانية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وأجريت انتخابات برلمانية أخرى عام: 2002، وفي: 7 سبتمبر 2007 جرت انتخابات أخرى وسط توقعات كبيرة بحدوث تغيير جذري على الخريطة السياسية المغربية المستقرة منذ الاستقلال. وقد أسفرت هذه الانتخابات عن عدة نتائج منها: عدم فوز أي من الأحزاب بالأغلبية المطلقة، وعودة حزب الاستقلال إلى واجهة الحياة السياسية إذ تبوأ المرتبة الأولى بحصوله على 52 مقعدا، بعد أن كان يأتي في المرتبة الثانية لدورات انتخابية كثيرة سابقة.

*** منـاهجُ الدراسة:** سوف يتم في هذه الدراسة استخدام المناهج التالية:

1- **المنهج الوصفي:** بِاعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ تُعْتَبَرُ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الوَصْفِيَّةِ (النَّظَرِيَّةِ) التِي تَهْتَمُّ بِدِرَاسَةِ الظَّاهِرَةِ مَحَلِّ البَحْثِ، لِمَعْرِفَةِ طَبِيعَتِهَا وَخَصَائِصِهَا، وَسِمَاتِهَا المُمَيِّزَةِ، فإنَّهُ سَوْفَ يَتِمُّ اسْتِخْدَامُ "المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ"، الذِي يَقُومُ بِجَمْعِ الحقائق والمعلومات ومُقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوُصُولِ إِلَى تَعْمِيمَاتٍ مَقْبُولَةٍ[1]. أيْ أَنَّهُ يَقُومُ بِوَصْفِ وتفسير الظاهرة مَحَلَّ الدِّراسة، والعمل على استخلاص النَّتَائج[2]، حَيْثُ سيتمُّ استخدامُهُ في هذه الدِّراسة في وَصْفِ مَلَامِحُ التَّجْرِبَةِ الحِزْبِيَّةِ فِي المملكة المَغْرِبِيَّةِ، وذلك بالتركيز على المُشَارَكَةِ الحِزْبِيَّةِ لِحِزْبِ الاسْتِقلاَلِ خلال فترة الدراسة.

2- **منهج دراسة الحالة:** يعتبر أحد المناهج التي تركز على ظاهرة سياسية معينة عن طريق وصفها ودراستها من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية، بهدف التعمق وتحليل كل الجزئيات المرتبطة بها. ويحتاج هذا المنهج إلى خلفية سياسية واقتصادية واجتماعية لدراسة الظاهرة دراسة وافية. كما أن الهدف من هذا المنهج الوصول إلى تعميمات واستخدام الخبرات الماضية كوسيلة لنقل المعرفة والمعلومات إلى البحاث في مجال علوم السياسة فيما بعد، مع الأخذ بالاعتبار عدم التحيز

---

[1] ماثيو جيدير(د.ت)، **منهجيَّة البحث: دليلُ الباحث المُبتدئ في موضُوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه**، تَرْجَمَهُ من الفرنسيَّة: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د.ن)، ص 100.

[2] كفية قسميوري(2016)، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص iii.

ومراعاة الظروف البيئية التي تحيط بالحالة محل الدراسة.[1] وسوف يستخدم هذا المنهج في دراسة حالة المُشَارَكَةِ الحِزْبِيَّةِ لِحِزْبِ الاسْتِقلاَلِ خلال فترة الدراسة.

3- **المدخل التاريخي:** يتطلب البحث العلمي أحيانا، أن ندرس الظاهرة محل الدراسة من وجهة نظر تاريخية[2]، ويعتبر المدخل التاريخي من أقدم المداخل الفكرية لدراسة الظواهر السياسية. ويجسد هذا المدخل عموما طبيعة العلاقة القائمة بين كل من علم السياسة والتاريخ. ويمكن المدخل التاريخي الباحث السياسي من اكتشاف القوانين العامة التي تجسد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية.[3] وسوف يستخدم هنا في معرفة خلفية تاريخية عن حزب الاستقلال المغربي.

* أدواتُ جَمْـعِ المَعْلُومَـاتِ:

تقُومُ هذه الدراسة على البحث غير الميداني، وقد اعتمدت على المصادر الأوليَّة كالوثائق والتقارير المُتعلقة بالموضوع، وكذلك على المصادر الثانوية كالكتب والدوريَّات، إضافةً إلى ما نُشر على شبكة المعلومات الدوليَّة (الإنترنت) حول موضُوع الدراسة.

* محاورُ الدِّراسـة:

تمَّ تقسيمُ الدِّراسة الحاليَّة إلى المحـاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: طبيعة النظام السياسي المغربي.

المحور الثاني: لمحة عامة عن حزب الاستقلال المغربي.

المحور الثالث: المشاركة الحزبية لحزب الاستقلال في الانتخابات النيابية.

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996، ص 80.

[2] لطيف هاشم كزار وعبد السلام محمد الحشاني، **الجماهيرية العظمى: دراسة في قوة الدولة**، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2005، ص 63.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

*** المِحْورُ الأَوَّلُ: طَبِيعَةُ النِّظَامِ السِّيَاسِي المَغْرِبي:**

نِظَـامُ الحُكْـمِ فِـي المَغْـرِبِ هُـوَ نِظَـامُ مَلَكِيّـةٍ دُسْـتُورِيّةٍ (ديمقراطيّـة) اجْتِمَاعِيّـةٍ، وَيَسْـتَنِدُ الحُكْـمُ فِـي المغرب إلـى عَدَدٍ مِنَ الأُسُسِ يَرْجِعُ تاريخُها إلـى عُصُـورٍ سَـابِقَةٍ، لُقِّبَ أَثْنَاءَهَا السُّلْطَانُ بالإمَـامِ أَوْ أَمِيـرِ المُؤْمِنِينَ. ويتمتَّعُ النِّظَامُ المَلَكِيُّ في المغرب بِقُوَّةٍ سِيَاسِيَّةٍ هَائِلَةٍ تُجَاهَ مُختلف التنظيمات السياسيَّة [1].

وتَتَعَدَّدُ الرُّؤَى حَوْلَ تَوْصِيفِ النِّظَامِ السِّيَاسِي المَغْرِبِي التى وضـعها عُلماءُ السِّياسة، وتنحصرُ في عدَّة تصنيفاتٍ رئيسيَّةٍ، مِنْهَا: أنَّهُ نظامٌ تقليديٌّ رعويٌّ، وأنَّهُ نظامٌ يجمعُ بين التقليديَّة والحداثة[2]. ورغم تعدُّد هذه الرُّؤى حول النظام السِّياسيّ المغربيّ إلاَّ أَنَّ هُنَاكَ مُعطيات عامة له يتفق عليها معظم الباحثين في مقدمتها، هيمنة الملك على الحياة السِّياسيَّة حيثُ القصر هُو مُحرِّكُ الحياة السِّياسيَّة ومُنَظِّمُهَا، ولا يستطيعُ أيُّ طرفٍ أنْ يتَّخذ أيَّة مُبادرةٍ دُون أنْ يأخُذ رُدُودَ فِعْلِ القَصْرِ بِعَيْنِ الاعْتِبَارِ[3].

***أوَّلاً: المَلاَمِحُ العامة للنِّظام السِّياسي المَغْرِبِي:**

يُشِيرُ البَاحِثُونَ إِلَى أَنَّ النِّظَامَ السِّياسِيَّ المغربي لَهُ عِدَّة مَلاَمِح أو سماتٍ عَامَّةٍ منها:

1- أَنَّ مَا يُميز الملكيَّة المغربيَّة ويتمشَّى مع دورها كَحَكَمٍ بين الأطراف أَنَّهُ لم يُعرف عن النظام الملكي تاريخياً أنه قام بتأسيس قاعدة قبلية، ولكنه اتجه وبحُكم النشأة التاريخية إلى التصرف بمنطق كون الأسرة المالكة فوق القبائل وفوق اللعبة القبلية. ولذلك فالملكُ يقُومُ دائماً بلعب دور الحكم بين القبائل حيثُ تلجأ إليه في مُنازعتها ولأداء البيعة سنويّاً. وتمشّياً مع هذه الوَضْعِيَّةِ المركزيَّة للملك في النظام المغربي فإن الدستور يخوله أغلبية السلطات، مثل التصديق على المعاهدات، وتسمية وإقالة أعضاء الحكومة، والقيادة العليا للجيش، وإجراء الاستفتاء، ورئاسة المجلس الوزاري، وحل مجلس النواب وممارسة حق العفو، وبهذا الأمر فإن هناك من يرى أن النظام المغربي يغلب عليه شكل مختلط بين الرئاسي والبرلماني حيث تظل الحكومة مسئولة في نفس الوقت أمام كل من الملك ومجلس النواب، وهذا الأمر راجع إلى أن المغرب قد استقى القدر الأكبر من دستوره، ومن نظامه البرلماني عن النظام الفرنسي[4].

---

[1] محمد سالمان، "النخبة السياسية في المغرب"، في علي الصاوي (تحرير)، **النخبة السياسية في العالم العربي، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب (القاهرة 11-13 نوفمبر)**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، 1996، ص ص 490-491.

[2] أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة،1994، ص ص 10-11.

[3] خالد السرجاني، المؤسسة التشريعية في المغرب، في أحمد الرشيدي (تحرير)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي، أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب (القاهرة21-23 مايو 1996)**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة،1996، ص 106.

[4] المرجع السابق نفسه، ص107.

2- أَنَّهُ يُوَظِّفُ الحَدَاثَةَ لِخِدْمَةِ التقليديَّة والميل إلى بناء السلطة على حساب مُؤسسات الدولة، وتزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي، وخلق ترادف على مستوى الخطاب بين دلالات الحداثة ودلالات حقل التقليد بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معها على أنه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض، أي أن هناك في المغرب نوعاً من الازدواجية والتداخل بين نظام سياسي تقليدي وأخر حديث: الأول مضمُون بدُون شكل، والثاني: شكل بدُون مضمُون[1].

وهذه المُزَاوَجَةُ بين الحداثة والتقليد لم تُبْنَ من فَرَاغٍ فقد كانت المرحلة الأولى لبناء الدولة تتميز بعلاقات الخصومة بين الملكية والأحزاب السياسيةالتي اعتبرت أن الملكية بإصرارها على الحفاظ على هياكل النظام الإستعماري تقف عقبة أمام رؤى التحديث التي تحملها هذه الأحزاب من أجل إنشاء دولة حديثة بمؤسساتها الإقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بها، وتكون نظراً لذلك نظام مختلط استبدادي شعبي نأى فيه الملك عن الأحزاب التي تدعي تمثيل الشعب، وكان محصلة ذلك نظام شخصي تتركز فيه السلطة السياسية في يد فرد واحد، وتنعدم فيه أية إمكانية مؤسسية للنقد، وفي هذا المناخ السياسي تعززت ما يطلق عليه بالطبيعة الرضائية غير المكتوبة بالدور المزدوج الذي يقوم به الملك بصفته حاكماً علمانياً، وأميراً للمؤنين معاً، فالمُعارضة العلمانية قد تتحدى قراراته ولكنها ترفض أو تهاجم القرارات التي تحمل الصفة الدينية[2].

3- أَنَّهُ يَسْمَحُ بقدرٍ مُعيَّنٍ من التعدديَّة حيثُ يحظر الدستور المغربي نظام الحزب الواحد، وهذه التعددية تفاعلت مع تطبيق نظام السوق في الاقتصاد، ومع الصلة الإستثنائية بين الشعب والملك التي تستند إلى أساس وتتعزز بالجاذبية الشخصية للعاهل المغربي. ولم تكن الصعوبات السياسية تنشأ نتيجة الاحتكاك بين الناس والملك، بقدر ما كانت تنشأ نتيجة النزاع بين الملكية والنخب السياسية حول كيفية إدارة شئون الدولة، ولكن بعض التطورات السياسية مثل اضطرابات عامي 1981،1984 في المدن الرئيسية بالمملكة أظهرت إلى حدما هشاشة النظام السياسي المغربي، حيث اقتصرت استجابة الملك الحسن الثاني لهذه التطورات على الإجراءات الاقتصادية مثل الإصلاح المالي، وزيادة نسبة الضرائب وإصلاح المشروعات العامة، وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وذلك دون تقديم أية تنازلات سياسية ذات قيمة[3].

---

[1] محمد عابد الجابري، "التعددية السياسية في المغرب أصولها وآفاق مستقبلها"، في سعد الدين إبراهيم (محرر)، **ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي (عمان 26-1989/3/28)**، عمَّان/الأردن: منتدى الفكر العربي، 1989، ص ص 115-116.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، "التغيير الاجتماعي- الاقتصادي ومُضاعفاته السياسية في المغرب العربي"، في غسان سلامة (إعداد)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص ص 296-297.

[3] المرجع السابق نفسه، ص ص 289-290.

4- وجُود نظامين لقواعد اللعبة السياسية أولهما: قواعد شكلية تقوم على ركيزتين أساسيتين، أولهما: قدسية الملكية والإسلام حيث ينص الدستور على أن شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته، ويمنح مراجعة النصوص المتعلقة بالنظام الملكي والدين الإسلامي للدولة. أما الركيزة الثانية فهي: البرلمانية المعقلنة، حيث تُوحي القراءة الشكليَّة للدستور المغربي بتقنينه للعبة السياسية ضمن برلمانية مُعقلنة أهم مُؤشراتها إفراده أبواباً خاصة بالبرلمان والحكومة والعلاقات بين السلطات وإقراره لمسئولية الحكومة أمام البرلمان ومراقبته لها[1]. أما النظام الثاني من قواعد اللعبة السياسية فهو القواعد اللاشكلية وهي تنحصر في ستة قواعد هي:[2]

- القبول بالمجال الملكي الخاص حيث لا يوجد شكلياً أي نص دستوري يشير بالإسم إلى وجود مجال خاص، ويحدد مضمونه، ولكن هذه القواعد اللاشكلية أقرب بوجود هذا المجال الذي يصعب حصره؛ لأنه غير محدد دستورياً.

- أنَّ دمج المعارضة في المؤسسات مشروط بقبولها لقواعد اللعبة السياسية في المغرب كما حددها نظام الحكم.
- عدم قبول وسطاء بين الملك والشعب، حيث يحرص الملك دائماً على تأكيد هذا الأمر.
- الحرصُ على تمثيل المناطق وزعماء الأحزاب والطوائف والعائلات الكبرى، حيث تبين دراسات التجارب الإنتخابية المغربية أن أغلب الأحزاب تحرص على هذا الأمر في ترشيحات أعضائها، وأن عضوية البرلمان المغربي تعكس هذه القاعدة.
- عدم تمكين أي حزب سياسي من التجذر التام في منطقة معينة.
- القبول باللعبة المخزنية القديمة(*) القائمة على التفاوض بين القيادات والحكم حول وسائل دعم مبادرات الملك لا حول الاختيارات حيث فرضت الظروف السياسية السائدة في المغرب منذ بداية السبعينات على النخبة السياسية الالتفاف حول الملكية لحماية المغرب من عدة أخطار أولها: خطر استيلاء العسكر على الحكم، وثانيها: خطر الأصولية الإسلامية، وثالثها: خطر تمزق الوحدة الترابية.

والجديرُ بالذكر أن الملك الحسن الثاني حين اهتدى إلى ترتيب بيت الخلافة في سنوات حكمه الأخيرة أعلن نهاية حقبة وبداية أخرى، تزامنت مع تحولات لافتة في المشهد المغربي الذي كان من الطبيعي أن يتأثر بالتطورات الإقليمية والدولية. وحين توفي الملك الحسن الثاني في الثالث والعشرين من

[1] خالد السرجاني، "المؤسسة التشريعية في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] المرجع السابق نفسه، ص ص109-110.

(*) نشأت حكُومة المخزن في القرن التاسع عشر بقيادة سلطان المغرب الذي اعتبر رمزاً للتَّرابط القومي، واعتبر المخزن بمثابة إقرارٍ من القبائل المغربيّة بالخضُوع للسلطان وإعلان عن مُساندتها المطلقة له. وقد أصبح المخزنُ في القرن العشرين يمثل الحكومة الشريفيّة أو الفئة الحاكمة. محمد سالمان، "النخبة السياسية في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص ص490-491.

يوليو 1999 كان السُّؤَالُ التلقائي المُلِحُّ الذي طُرِحَ آنذاك يكمنُ في: "معرفة ماذا سيؤُولُ إليه الوضعُ في المغرب؟"، وقد انتعشت آمالُ أجيالٍ جديدةٍ في الأعباء التي يتحملها الملك المقبل، فالإنتقال السلس للسلطة الذي انطبع بالموروث الروحي والتقاليد الدستورية زاد في تعميق السؤال المرتبط بالمسار الذي سيلتزمه الملك الجديد (آنذاك) محمد السادس إزاء التعاطي مع القضايا الحاسمة وطنيّاً وإقليميّاً ودوليّاً[1].

وقد عبَّر الملكُ محمد السَّادس في أوَّل خطابٍ للعرش مُنذُ تولّيه الحُكم عن رغبته الأكيدة في ترسيخ سياسةٍ داخليَّةٍ قائمةٍ على التشبُّث بنظام الملكيَّة الدستوريَّة والتعدديَّة الحزبيَّة والليبراليَّة الاقْتِصَادِيَّةِ وإقامَةُ دَوْلَةِ الحَقِ والقَانُونِ[2]. ويُمْكِنُ أَنْ نُلاَحِظَ أَنَّ هذه الإرادة في الإصلاح جاءت ضمن الخطاب الملكي منذ تولي الملك محمد السادس سُدَّةَ الحُكم، فقد اتجه التركيز على مجموعة من المحاور تصب جميعها في إتجاه تخليق الحياة الإدارية والسياسية والتصدي لسائر مظاهر الفساد، والقضاء على البيروقراطية. إن إضفاء الشفافية والوضوح في فكر محمد السادس لا يقتصر على الإدارة فقط بل ينبغي أن يشمل باقي فئات المجتمع المدني والسياسي وعلى رأسها الأحزاب السياسية التي تتطلب وضع تشريع خاص بها يميزها عن الجمعيات والهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها[3]. في ذات الوقت، فإن الإنتقال الديمقراطي كمشروع له ركائزه ومعطياته لم يشكل رهاناً ملكياً واضحاً، فالملك الراحل الحسن الثاني تحدث عن التناوب والعفو العام والمصالحة، وعن إنقاذ المغرب من السكتة القلبية، وكذلك الملك الحالي تحدث عن المجتمع الديمقراطي الحداثي، وعن المفهوم الجديد للسلطة، ولم يتحدثا عن الانتقال الديمقراطي كمشروع اجتماعي يستلزم في الحالة المغربية، وفي كل حالة أخرى، إصلاحاً دستورياً حقيقياً وتغييرات جذرية على المستويين الاقتصادي والسياسي[4].

إن البحث عن نموذج لتأطير حالة مغرب ما بعد الاستخلاف قد شكل جوهر تدافع الأفكار التي عرفها الفضاء السياسي حيث الإختلاف في وصف اللحظة السياسية بين الإنفتاح السياسي / التغيير السياسي / الإنتقال الديمقراطي.. وأيضاً في النموذج المرجعي لعمل السلطة على اعتبار أن الفعل السياسي يحكمه عادة إطار مرجعي تتقاسمه مجموعة من الفاعلين ويدوم الوصول إلى غاية محددة تكون هدف أجندته السياسية. إن الإصرار على تأكيد أن المغرب بصدد مرحلة جديدة لا علاقة لها بالماضي قد

---

[1] خير الله خير الله، **المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير؟**، بيروت، دار الساقي، 2007، ص ص39-42.

[2] محمد تاج الدين الحسيني، "محمد السادس وتخليق الحياة الإدارية والسياسية"، في مجمُوعة باحثين، **الذكرى الخمسون لثورة الملك والشعب التي احتفلت بها الأكاديمية المغربية في الرباط (22-24 غشت 2003)**، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية "سلسلة الدورات"، 2003، ص373.

[3] المرجع السابق نفسه، ص ص375-380.

[4] زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية العدد:16، خريف2007، ص103.

واكبته صعوبات على مستوى الإحالات المرجعية، خصوصاً تلك التي أبهرت النخبة السياسية التواقة إلى رؤية لحظة الانتقال الديمقراطي في البلاد[1].

والحديثُ عن الحصيلة في الأداء الديمقراطي في المغرب يظلُّ، بطبيعة الأمر، مُتعلقاً بالنَّظر إلى مُجمل القواعد والمباديء التي يلتقي حولها الدارسُون والمُحللون في علم السياسة، والمُتمثلة في أنَّ الحديث عن الديمقراطية في بلدٍ من البلاد هُو أساساً مرتبطٌ بمناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولكنْ تظلُّ هُنالك معايير مقبُولة عالميّاً يكُونُ اللجوءُ إليها في ذلك الحديث هي لغة الأرقام والإحصائيات والمُنجزات في مُختلف المجالات، فضلاً عن واقع المُمارسات الإداريَّة والقضائيَّة[2].

وضمن هذا السياق استطاع مغربُ محمد السادس كنموذج للديمقراطية والتحديث أن يحقق ما يلي:

- التناوب السياسي في مُحيط جُغرافي فشلت العديد من تجاربه في توسيع قاعدة السلطة وإحلال قوى جديدة على رأس السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- الطيء النهائي لملف حقوق الإنسان والدخول في تجربة "عدالة الإنتقال" بما تتضمنه من جبر الضرر وحفظ الذاكرة ووضع آليات لمنع تكرار ما حدث.
- تجاوز العائلة المدونية (نسبة إلى مدونة الأحوال الشخصية)، وتشكيل هوية جديدة للمرأة بنيت على قراءة إجتهادية للنصوص الدينية، مع مراعاة مقتضيات المساواة بين الرجل والمرأة كما تحددها الشرعة الدولية.[3] لقد ركزت مبادرات الملك محمد السادس في تعاطيه مع أنواع الاشكالات التي تعيق التنمية وتقيم حواجز انعدام الثقة بين السلطة والمواطن على الاتجاه بجرأة إلى عمق الشارع المغربي ، وطرح مفهوم جديد للسلطة الذي اعتبر بمنزلة ميثاق تعاقد جديد يرهن دور الإدارة بمسئوليات واضحة، تختلف عن المقاربة الأمنية (السابقة)[4].

إنَّ المُتَابَعَةَ المُتأَنِّيَةَ للنِّظَامِ السِّياسي المغربي في عهد الملك محمد السادس تُعطي انطباعاً أولياً بأنه قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الإصلاح السياسي والسير قدماً نحو التحول الديمقراطي المنشود، لكن النتيجة تكون دائماً انتصاراً للاستمراريَّة، وتجديداً للقواعد التقليديَّة، فلحظةُ الإستخلاف لم تخرُج عن السِّياق العامِّ الذي حكم التاريخ المغربيِّ، فعراقة التقليد وضغط البُنى المخزنية وخوف النخبة من مُغامرة

---

[1] محمد أتركين، "النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف وهم الانتقال الديمقراطي ووضع خيبة الأمل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد:17، شتاء2008، ص ص64-65.

[2] سعيد بنسعيد العلوي، "التجربة المغربية في التحول الديمقراطي"، في: كمال المنوفي ويوسف الصواني (تحرير)، **ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (جامعة القاهرة 21-22 يونيو2005)**، طرابلس(ليبيا): المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2006، ص ص512-513.

[3] محمد أتركين، "النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف وهم الانتقال الديمقراطي.."، مرجع سبق ذكره، ص65.

[4] خير الله خير الله، **المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير؟**، مرجع سبق ذكره، ص109.

التغيير وتفضيل صيغ من الماضي عوض سيناريو الانتقال المُقترن في الخيال السياسي بالمجهُول، هي التي جعلت انتقال الحُكم من ملك إلى آخر غير مُقترنٍ بهمّ الدَّمقرطة والتحديث[1].

هذا مع العلم أن الأساس في عملية الإنتقال الديمقراطي هو الإنفتاح المتزايد على المجتمع وعلى القوى الفاعلة فيه، وعلى مطالبه الأساسية المتصلة بثلاثة مجالات: الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقتصاد، وهذا مقابل تخلي النظام السياسي عن احتكار السلطة، ومركزية القرارات في دوائر ضيقة وفق منهجية لا تتأسس على فلسفة النقاش العمومي والتفاوض والتوافق، بحيث يتيح للإرادات المختلفة أن تظهر، والطاقات الفردية والجماعية أن تنطلق وتعبرعن نفسها، ونتيجة ذلك هي، إدماج كل الطاقات والموارد البشرية الوطنية في المشروع النهضوي وهو ما يعتبر مكسباً لذلك المشروع[2].

وفي السياق المغربي، ثمة سؤالان جوهريان ينبغي طرحهما عند الحديث عن النظام السياسي المغربي وهما: ما طبيعة الحياة الحزبية في المغرب؟، وما هي الأطر القانونية العامة لتنظيمها وتحديد أدوار وحقوق فاعليها في المُمارسة السياسية المغربية؟.

- **ثانياً: الحياةُ الحزبيَّة في المغرب:**

لقد كان المغربُ من بين دُول العالم الثالث القليلة التي تبنَّت التَّعدُّديَّة الحزبيَّة فِي وَقْتٍ مُبَكِّرٍ، هذه التَّعدُّديَّةُ التِي ظلَّت إِلَى حُدُودِ السِّتينيَّات والسَّبعينيَّات مِنَ القَرْنِ المَاضِي منطقيَّة وعقلانيَّة منْ خلال اعتبارها انعكاساً لضرُوراتٍ سياسيَّةٍ وقوى اجتماعيَّة مُحدَّدة. وتبنَّى المغربُ مفهُوم "التَّعدُّديَّة الحزبيَّة" مُنذُ الاستقلال، وتمَّ تنظيمُ عمل الأحزاب ضمن الفصل السَّابع عشر من قانُون تأسيس الجمعيَّات سنة 1958، أمَّا قانُونُ الأحزاب فقد أجريت عليه تعديلاتٌ في 20 أكتوبر 2005. وتسمحُ المادَّةُ الثالثةُ من الدستُور بتأسيس الأحزاب السِّياسيَّة، وتنُصُّ المادَّةُ الرَّابعةُ من قانُون الأحزاب على بُطلان تأسيس أيّ حزبٍ سياسيٍّ يرتكزُ على مُخالفاتٍ للدِّين أو النِّظام الملكيّ أو لهُ مواقف مُناقضة للوحدة الترابيَّة الوطنيَّة، أو أن يُؤسَّس على أساسٍ عرقيٍّ أو لغويّ[3].

وتحتفظ الدولة في شخص وزير الداخلية بحقها في حل أي حزب سياسي مخالف لأحكام التأسيس المنصوص عليها في الدستور، ولوزير الداخلية أن يطلب من المحكمة الإدارية البث في توقيف الحزب وإغلاق مقاره. ولعله من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على التجربة التعددية في المغرب منذ الاستقلال حيث تنافس القصر والمعارضة على إكتساب الشرعية السياسية، وفي غضون ذلك وجدت قوى

---

[1] محمد أتركين، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص102.

[3] المرجع السابق نفسه، ص ص 107-109.

المعارضة الفرصة سانحة أمامها لانتزاع حقها في مواجهة السلطة، ومع ذلك فإنها كانت قد تعرضت لقمع مستمر، وعرف زعماؤها طريق المعتقلات وكثيراً ما صودرت صحافتها[1].

والجديرُ بالذكر أن النظام السياسي المغربي في عهد الملك الحسن الثاني مر بثلاث مراحل هي[2]:

1- **مرحلة الصراع (1961-1975)**: وقد اصطدم فيها مشروعان وثقافتان ومرجعيتان، كانت من أصعب المراحل التي مرت بها البلاد في عهد ما بعد الاستقلال، حيث غابت ثقافة الحوار والاعتدال والبحث عن الحلول الوسطى، وحلت محلها ثقافة الإقصاء والتطرف السياسي لدى جميع الفرقاء وكان دستور 1962 هو الإستثناء الوحيد طيلة هذه المرحلة، حيث لم ترفضه كل الأحزاب المنحدرة من رحم الحركة الوطنية (إذ قاطعه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والشيوعيون، فيما أيده حزب الاستقلال).

2- **مرحلة التوافق (1975-1992)**: وبرز فيها الإجماع الوطني حول قضية استكمال الوحدة الترابية باسترجاع الأقاليم الصحراوية من يد الاستعمار الأسباني، حيث أنه لأول مرة في عهد الحسن الثاني يلتقي الملك على برنامج واحد مع أحزاب المعارضة التي كان في صراع متعدد الأشكال معها. وتميزت هذه المرحلة بعودة المسلسل الانتخابي الذي كان معطلاً منذ 1970، ودخول أحزاب المعارضة لحلبة الصراع لتشارك في كل الانتخابات المحلية والتشريعية.

3- **مرحلة التطبيع (1992-1999)**: واتسمت بملتمس الرقابة الذي قدمته أحزاب المعارضة ضد الحكومة، حيث حرك ذلك الملتمس الحياة السياسية المغربية، حيث شرعت البلاد في نقاش سياسي عميق أكد أن هناك إشكالاً دستورياً هاماً مطروحاً في الساحة. "وبعد أخذ ورد، أصدر الملك مشروع التعديل الدستوري لسنة 1992، الذي كان ثمرة مجهود تركيبي صاغه الملك بروح من التوازن، حيث ينظر لدستور 1992 على أنه أول دستور تركيبي عرفته المغرب خلافاً للدساتيرالسابقة التي لم تأخذ بعين الاعتبار آراء وتحفظات أحزاب المعارضة. مع ملاحظة أن التعديلات الدستورية لعام 1992 استجابت لبعض مطالب المعارضة، بينما بقى الجانب الأكبر من هذه المطالب دون استجابة مثل إغفال الدستور المراجع استجواب البرلمان للحكومة، كذلك ظل حق الملك في تعيين المُوظفين مُطلقاً"[3].

---

[1] برنابيه لوبيز جارسيا، "هياكل الأحزاب: تسييس المجتمع والديمقراطية ازدهار وانكسار المعارضة السياسية في المغرب"، في نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)، <u>التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الثالثة (القاهرة 29سبتمبر - 11 أكتوبر 1990)</u>، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1993، ص ص 260-261.

[2] خالد الناصري، "الحسن الثاني والمسألة المؤسساتية"، في مجموعة باحثين ، <u>الذكرى الخمسون لثورة الملك والشعب التي احتفلت بها الأكاديمية المغربية في الرباط (22-24 غشت 2003)</u>، الرباط(المغرب): مطبوعات أكاديمية المملكة الغربية "سلسلة الدورات"، 2003، ص ص226-229.

[3] أحمد ثابت، <u>التحول الديمقراطي في المغرب</u>، مرجع سبق ذكره، ص33.

ولذلك فإن بعض الباحثين يُلْحِقُ النظام المغربي بالنظم ذات النزعة الشمولية، لأن الصيغة الوجوبيَّة لنظام تعدد الأحزاب السياسيَّة قد أُفْرِغَتْ من مضمُونها الحقيقي بالصلاحيات الواسعة التي أعطيت للملك، وبالنص الذي أضفى على الذات الملكية صفة القداسة فأعفته من المسئولية، ومن ثم فالمعارضة السياسية القائمة في المغرب كما تذكر بعض الدراسات لا تعدو أن تكون نوعاً من "التنفيس السياسي" لأن شخصية الملك ماتزال هي محور النظام وأساسه[1].

و يتساءلُ كثيرٌ من الباحثين عن الأسباب الحقيقيَّة التي حدت بالمغرب إلى النَّصِّ صَرَاحَةً عَلَى مبدأ التَّعدُّديَّة الحزبيَّة، ويكُونُ تفسيرُ ذلك بالتركيز على العُنصُرين التاليين:

- المغرب كان تاريخيّاً بلداً تعدُّدياً تتجاذبُهُ العديدُ من المدارس الفكريَّة، بحيثُ أنَّ الحسن الثاني لم يخترع التَّعدُّديَّة في المغرب، وإنَّما أقرَّ بالأمر الحَاصِلِ.
- أن الحسن الثاني بصفته ملكاً (بشرعيته الدينية ومرتكزاته السياسية) لا يمكنه أن يشتغل في تعامل مع حزب واحد، وإلا صار ذلك الحزب هو حزب الملك، مما يتنافى مع مبدأ "الملك ملك المغاربة جميعاً"[2].

وهكذا أصبح المجال السياسي في المغرب يتسم بوجود التعددية السياسية والاعتراف بها وتكريسها، وأيضاً بوجود قوانين وتشريعات تنظم هذه التعددية وتضمنها في مجال الفكر أو السياسة. ولا يتعلق الأمر بوجود مجال سياسي صوري شكلي، بل تميز الوضع في المغرب بوجود معارضة نشطة معترف بها تمارس ضغوطاً، وتقوم بمهمة "التوسط" بين الحاكمين والمحكومين، بل بدور المحرض حيناً وصمام الأمان حيناً آخر[3]. و رغم تحقق انفراج نسبي في التعددية والتطور الديمقراطي بالمغرب إلا أن ذلك لم يمنع الخلاف حول القيود التي فرضت على الأحزاب لمنع تنظيم أنشطتها في المنتديات والقاعات العامة، وكذلك الاستفتاء على تعديل الدستور عام 1992 الذي قاطعته أحزاب المعارضة. وماتزال القوانين القائمة تتضمن العديد من النصوص التي تضع قيوداً على الحريات الأساسية للمواطنين، مثل القوانين المنظمة للانتخابات وقوانين الصحافة والمطبوعات[4].

وقد عملت المُؤسَّسة الملكيَّة في المغرب على ضمان استمراريَّة هيمنة رُؤيتها للإصلاح السِّياسيّ منْ خلال مُمارسات سياسة ذات طابعٍ تقليديٍّ حرصت مِنْ خلالها على إثارة الفُرقة بين مُختلف القوى

---

[1] صالح حسن سميع، **أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي دراسة علمية موثقة**، ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988، ص340.

[2] خالد الناصري، "الحسن الثاني والمسألة المؤسساتية"، مرجع سبق ذكره، ص234.

[3] محمد عابد الجابري، "التعددية السياسية في المغرب: أصولها وآفاقُ مُستقبلها"، مرجع سبق ذكره، ص117.

[4] عبد الغفار شكر، "التعددية الحزبية العربية: وجهة نظر مُختلفة"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 17، يناير 2005، ص ص140-141.

السِّياسيَّة. وعلى هذا النَّحْو انحصرت الحياةُ السِّياسيَّةُ في المغرب فِي دَائِرَةٍ شِبْهِ مُغلقةٍ تضُمُّ كُـلاً من النُّخب والنُّخب المُضادَّة، ولا تُؤخذُ الجماهيرُ فيها بعين الاعتبار، وقبلت مُختلف النُّخب السِّياسيَّة قواعد "اللعبة السِّياسيَّة" التي حسمت نتائجها لصالح فاعلٍ مُهيمنٍ هُو "المُؤسَّسة الملكيَّة"[1].

ورغم أخذ المملكة المغربيَّة بمبدأ التَّعدُّديَّة الحزبيَّة، وتأكيدها على أهمِّيَّة الدَّوْرِ الذي تلعبُهُ الظاهرةُ الحزبيَّةُ في تنظيم المُواطنين وتوعيتهم بأهمِّيَّة المُشاركة في الشُّؤون العامَّة إلاَّ أنَّ أحزاب المُعارضة في المغرب لا تشعُرُ بأنَّها تتمتعُ بحُرِّيَّةٍ كاملةٍ في حركتها، تُمكِّنُها من التَّعْبِيرِ بوُضُوحٍ عَنْ مواقفها، والمُشاركة في إدارة الشُّؤون العامَّة لِبِلاَدِهَا[2].

وفي سياق متصل، يجدر الحديث عن "المبادرة الملكية لإصلاح الأحزاب" وهي مُرتبطة في جوهرها بالعلاقة بين الفاعل المركزي المتمثل في "المؤسسة الملكية" و"المكونات الحزبية"، ضمن تصوُّرٍ تظهرُ في خضمِّه السُّلطة السِّياسيَّةُ مُسيَّجةً ببُنى الحُكم ومُقوِّماته المركزيَّة، وفي هذا الإطار، أضحى إصلاحُ الأحزاب مطلباً ملكيّاً، وهُو ما يُستشفُّ من خلال الخُطب الملكيَّة في مُناسباتٍ مُختلفةٍ، نذكُرُ منها مثلاً: خطابُ 13 أكتوبر 2000 بمُناسبة افتتاح الدَّورة الأولى من السَّنة التشريعيَّة الرَّابعة، وخطابُ 12 أكتوبر 2002 بمُناسبة افتتاح الدَّورة الأولى من السَّنة التشريعيَّة الخامسة. وقد جاء الخطابُ الملكيُّ في افتتاح الدَّورة الأولى من السَّنة التشريعيَّة الرَّابعة ليُبيِّن أنَّ مشرُوع قانُون الأحزاب كان بمُبادرةٍ ورغبةٍ ملكيَّتيْنِ، حيثُ جاء فيه: "وستكُونُ مُصادقتكم، على قانون جديد للأحزاب الذي دعونا لوضعه، وذلكم هو النهج القويم الذي أعمل جاهداً على توطيد أركانه، مؤكداً غير ما مره، على إعادة الاعتبار للهيئات السياسية، اقتناعاً منا بأنه لا ديمقراطية فعلية إلا بأحزاب قوية ومسؤولة، ومن ثم كان حرصنا على تقويتها من خلال توفير إطار قانوني متقدم، يكفل لها الديمقراطية في التأسيس والتنظيم والتسيير"[3].

وضمن هذا الإطار، جاء مشروع قانون الأحزاب الذي يهدف إلى ترشيد وتخليق العمل السياسي بصفة عامة والحياة الحزبية بصفة خاصة، وإلى أن تصبح المغرب دولة ديمقراطية حديثة تقوم على

---

[1] هدى ميتكيس، "الإصلاح السياسي في المغرب"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص243.

[2] للمزيد أنظر: مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، "المغرب: من الاصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، **أوراق كارنيغي**، رقم: 71، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة، سبتمبر 2006م، ص ص 9-25. وكذلك: سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة**، ط1، بنغازي (ليبيا): منشورات جامعة قاريونس، 2003، ص ص97-98.

[3] زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص ص107-108.

أساس الحريات المدنية وحقوق الإنسان. كما تعهد الملك محمد السادس بدعم نظام التعددية الحزبية وحكم القانون وحقوق الفرد[(1)].

وفي هذا الصدد، فإن المفارقة التي تسجل على القانون المتعلق بالأحزاب السياسية تتمثل في أنه بدل مبادرة الأحزاب إلى إصلاح وتحديث النظام السياسي، يلاحظ أن هذا الأخير هو الذي يأخذ المبادرة للدعوة إلى إصلاح الأحزاب وتكييفها مع متطلبات الظرف الراهن، وهذا مؤشر ذو دلالة عميقة، فهو ينذر بالقصور الذي صار يميز الأحزاب السياسية، وبتحولها إلى قوى غير فاعلة وعلى درجة لا يستهان بها من العجز والسلبية. إنه علامة على وُجُود خللٍ بُنيويّ في الحياة السِّياسيَّة، وتحجُّرٍ في القوى السياسية من شأنه تعطيل مشرُوع الانتقال الديمقراطي بمُقوِّماته المُتعدِّدة[(2)].

ومن تلك المقومات القاعدة والحضور الجماهيريين وتقديم الأحزاب لخطاب إصلاحي جديد يقوم على مُراعاة التنوُّع والتَّطوُّر عَلَى صعيد البُنى الثقافيَّة والاجتماعيَّة للجماهير، التي يجبُ أنْ تمتلك المشرُوع الإصلاحيَّ، وتسعى لفَرْضِهِ نِضَاليّاً على النُّخَبِ الحَاكِمَةِ[(3)].

والإشكالية هُنا تكمُنُ في كَوْنِ النظام المغربي في سعيه لإصلاح الأحزاب السياسية هو من وجهة نظر معينة يعمل على تأجيل مسألة الإصلاحات الهيكلية على اعتبار أن الأحزاب السياسية غير جاهزة لهذه النقلة النوعية[(4)]. ومعلوم أن افتقار علاقة التفاعل بين النظام السياسي والمجتمع إلى شرط الديمقراطية سيحرم النظام من شرعيته الاجتماعية على الأقل جراء قطعيته مع مجتمعه. فالاستبداد يولد التمرد وأحدهما يستدعى الآخر[(5)].

ويوجد في المغرب حتى عام 2007 حوالي: 38 حزباً سياسياً، مما يستدعى التساؤل حول حقيقة كون أن هذا العدد من الأحزاب يدل على وجود عدد مماثل من البرامج السياسية والمشاريع المجتمعية؟، وهل هذه الأحزاب تعتبر تجسيداً لمصالح وقيم وآمال 38 طبقة اجتماعية؟[(6)].

إن التعدد الضروري للبناء الديمقراطي والمفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية، بحيث يكون الهدف من تأسيس الحزب هو تقديم برامج واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة، وهذا يدخل في إطار التنافس المشروع الذي يعطي أفكاراً جديدة

---

(1) محمد عتريس، **معجم بلدان العالم: وفق آخر التطورات السياسية مع خرائط واحدث البيانات الإحصائية**، ط2، القاهرة، مكتبة الآداب، 2007، ص140.

2 زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص108.

3 عبد الإله بلقزيز، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، ط1، اللاذقية (سوريا)، دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007، ص33، ص59.

4 زين العابدين حمزاوي، "مرجع سبق ذكره، ص109.

5 علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007، ص105.

6 زين العابدين حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص109.

ويشجع على الابتكار ويخلق الدينامية التي تفتح باب التطور[1]. بيد أن ما يحدث بالمغرب يؤكد أنه حتى في ظل وضع ديمقراطي فإن السلطات لا تتورع عن الانتقاص من المكاسب التي تحققت إذا تمكنت من ذلك [2]. لكن الأمر يتعلق على ما يبدو بما يسميه عزمي بشارة "عدم فقدان السلطة زمام المبادرة في الحالة العربية"، بمعنى أن الأنظمة يصبح لديها ما تفعله أو تقوم به في مواجهة الظروف المجتمعية، لأنها قادرة على إشغال المعارضة بإصلاحات غير جوهرية لا تتناول مصادر القوة والسلطة الحقيقية في البلد[3]. وبالتالي يظل الجميع يدور في حلقة مفرغة لا نهاية لها.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما أسباب ضعف الأحزاب السياسية بالمغرب؟ يوجد لذلك عدة أسباب منها:

1- افتقادها إلى الطابع المؤسي والقوة التنظيمية.

2- الانشقاقات الحزبية وفقدان الطابع المميز لكل حزب لغياب البرامج السياسية.

3- موسمية العمل الحزبي وارتباط حضور عدد من الأحزاب بمرحلة الانتخابات فقط.

4- غياب مفهوم التداول على المسئوليات، مع استمرار سيطرة القيادات التاريخية.

5- وضع النظام لحدود تقيد المعارضة إلى حد بعيد، وتعمل على احتوائها، من خلال الإحتواء والتهميش تارة،أومن خلال تكثيف الاهتمام بالأساس الديني للشرعية السياسية للنظام[4].

إضافة لذلك، فإن المشهد الحزبي المغربي يعرف تعددية حزبية لا تعددية سياسية، على اعتبار أنه لا يمكن تمييز خطاب وبرامج مجموعة من الأحزاب من أحزاب أخرى، مع الإشارة لبعض الاستثناءات التي تجعل بعض الأحزاب ،مميزة من حيث الخطاب والبرامج والتوجهات.ويرجع ذلك لعاملين، أولهما: طبيعة الثقافة السياسية التي تهيمن عليها ثقافة الاقصاء المتبادل بين الفاعلين، وثانيهما: طبيعة الخطاب الحزبي، حيث أن ما يجمع الأحزاب المغربية هو فئوية الممارسة وشعوبية الخطاب[5].

[1] عبد القادر العلمي، **في الثقافة السياسية الجديدة**، الرباط(المغرب)، منشورات دار الزمن، 2005، ص210.

[2] عبد الغفار شكر، "التعددية الحزبية العربية وجهة نظر مختلفة"، مرجع سبق ذكره، ص141

[3] عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص238.

[4] عبد السلام نوير، "التحول الديمقراطي في المملكة المغربية"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص286.

[5] زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص ص110-111.

وبما أن الحاكم في المغرب يجمع بين يديه شرعيات تاريخية ودينية من أجل الديمومة والتفرد وتسويغ السلطة السياسية ذات الطابع الرعوي الواحدي، فإن مسألة الشروع في إصلاحات بنوية للنظام- كما أشرنا سلفاً- تظل غير واردة، على اعتبار أن ما قدم من أطروحات إصلاحية تعمل على تكييف الأحزاب مع الوضع الراهن، هذا مع الاعتراف بأن خطوات المغرب نحو إصلاح الحياة السياسية هي خطوات جيدة في حال استمرارها وتطورها يمكن أن تساهم في إنضاج مشروع التحول الديمقراطي في البلاد.

• المحورُ الثَّانِي: لَمْحَةٌ عامة عن حزب الاستقلال:

حزب الإستقلال هو أول حزب سياسي مغربي، ظهر سنة 1944 على يد جماعات صغيرة من الطلبة، إحداهما كانت بزعامة "أحمد بلفريج" في الرباط، والأخرى بزعامة "علال الفاسي" في جامعة القرويين. وقد ظل هذا الحزب لفترة طويلة من أكبر الأحزاب المغربية وأكثرها تنظيماً وذلك لنشاطه الفعال في الحركة الوطنية مما مكنه من استقطاب الكثير من المواطنين وظل حتى بعد الإستقلال نقطة تجمع للوطنيين من مختلف الفئات[1].

وقد مثل حزب الإستقلال الحليف التقليدي للقصر أثناء فترة الكفاح ضد سلطات الحماية، إلا أن خوف الملك من استئثار الحزب بالقيادة السياسية وتكوين نظام الحزب الواحد في المغرب أدى إلى إقصائه عن الحكومة ومحاولة تقسيم صفوفه منذ عام 1959 مما أدى إلى انشقاق الجناح اليساري للحزب مكوناً حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية[2].

واستند بناء الحزب على ثلاث فئات مميزة تحالفت مرحلياً من أجل الإستقلال واختلفت فيما بينها بعده وهي[3]:

1- برجوازية المدن في الشمال ذات الثقافة العربية التقليدية والمناهضة جذرياً للوجود الفرنسي ويمثلها بشكل واضح: علال الفاسي.

2- البرجوازية التجارية الحديثة التي يمثلها زعماء مثل: أحمد بلفريج وعمر عبد الجليل، الذين يتميزون بثقافتهم المنفتحة على الغرب.

---

(1) محمد سالمان، "النخبة السياسية في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص514.

(2) هدى حافظ ميتكيس، **المعارضة السياسية في المغرب**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1986، ص59.

(3) عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، **موسوعة السياسة الجزء الثاني**، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص ص27-277.

3- المثقفون اليساريون الشباب من أوساط البرجوازية الصغيرة الذين شكلوا داخل الحزب معظم الكوادر النقابية وكانوا نواة الإنشقاق الذي حدث داخل الحزب وأدى لقيام "الإتحاد الوطني للقوات الشعبية" وأهم ممثلي هذا الإتجاه: المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم.

1-نَشْأَةُ حِزْبِ الإِسْتِقْلاَلِ وَتَنْظِيمِه:

تَرْجِعُ جُذُورُ حِزْبِ الإِسْتِقْلاَلِ لِعَامِ 1934 حِينَ أَسَّسَ عَلاَّل الفَاسِي حِزْبَ العَمَلِ الذِي انشَطَرَ عام 1937 لجناحين: الحركةُ الشعبيّة وحركةُ الإستقلال، وكانت هذه الحركة الأخيرة تدعو للنضال من أجل تحرير المغرب من الحماية الفرنسية. وفي ديسمبر 1943 أُعْلِنَ رسميّاً عن ولادة حزب الإستقلال في غياب الأب الروحي له علال الفاسي الذي كان مازال في منفاه. وكان هذا الحِزْبُ يُعَبِّرُ عَنْ تطلعات وآمال المواطنين ويضع أمامه هَدَفاً أوليّاً هُوَ الإستقلال[1].

وتركز أدبيات حزب الإستقلال وصحافته باستمرار على عنصر الشرعية التاريخية التي يتمتع بها الحزب والتي سندها في كونه القطب ضمن التنظيمات السياسية المغربية داخل الحركة الوطنية في عهد الحماية وهو أمر سعى الحزب لاستثماره سياسياً في عهد الإستقلال. لكن هذا المسعى سرعان ما اصطدم بالمعطيات الموضوعية للعهد الجديد[2]. وقد تمتع الحزب لفترة طويلة بمكانة سياسية مرموقة أدت لإثارة قلق القصر الذي عمل على موازنة ثقل هذا الحزب من خلال تنظيمات حزبية منافسة. كما نجح هذا الحزب في التغلغل في كافة الفئات الاجتماعية ومنها البروليتاريا المغربية باستثناء بعض الأوساط الريفية برغم محاولته مد نفوذه لتلك المنطقة[3].

وبالتالي فإنَّ النظام المغربي كان يُواجه منذ أوائل الستينات تحدياً سياسيّاً رئيسيّاً من حزب الإستقلال كونه كان الفاعل الأساسي في فترة الكفاح الوطني، ومن ثم أقدم النظام على قبول التحدي عن طريق إطلاق حرية تعدد الأحزاب وتحريم نظام الحزب الواحد منذ دستور 1962[4].

ما لبث حزبُ الإستقلال أن انتقل لصفوف المعارضة عام 1963 بعد فترة من الصراع على السلطة مع القصر خلل فيها الحزب داخل الحكومة، إلا أنَّ مُعَارَضَتَهُ تميَّزت بطابعٍ فريد لاستمرار ولائه للقصر، واستمرار علاقة الوئام بين الحزب والمؤسسة الملكية فترة من الزمن[5].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص276.

(2) عبد الكريم عبدلاني، **المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب (1992 – 1998)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص145.

(3) هدى حافظ ميتكيس، **المعارضة السياسية في المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص60.

(4) محمد عبد الشفيع عيسى، **التطور السياسي العربي ومشكلات التحول الديمقراطي**، أبو ظبي،(الإمارات العربية المتحدة)، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002، ص57.

(5) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية: الجزء الأول**، ط2، طرابلس(ليبيا)، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 1996، ص ص 452-453.

وفيما يتعلق بعنصر التنظيم فإن حزب الإستقلال بدأ كحزب للكوادر حيث جمع بين صفوفه مجموعة من الشخصيات المعروفة التي تنتمي إلى البرجوازيةالكبرى بجانب مجموعة أخرى من المثقفين، ولم يهتم الحزب بضم عدد كبير من الأعضاء بقدر حرصه على اختيار نوعية هؤلاء، إلا أنه ما لبث في بداية الخمسينات أن تخلى عن هذا الخط السياسي عند احتدام الكفاح ضد الحماية الفرنسية فتضاعفت عدد خلاياه التي ضمت أعداداً متزايدة من الأعضاء هكذا تحول حزب الاستقلال من حزب كوادر إلى حزب جماهيري واستطاع توفير مصادر تمويلية ضخمة[1].

ولذلك يضع بعض الباحثين حزب الإستقلال في خانة أحزاب الحركة الوطنية من أجل الإستقلال، التي انبثق بعضها من أحزاب الأشخاص عندما اتسعت شعبيتها واتخذت ملامح الحركات الوطنية. وهو من ضمن الأحزاب التي تصنف في درجة مؤسيستها بالحركة الجماهيرية الواسعة، التي تلعب الشخصية الكاريزمية دوراً مهماً في إطارها[2].

ففي فترة النضال من أجل الإستقلال كان حزب الإستقلال هو حزب العناصر المحافظة المتدينة في المجتمع المغربي، وقد نشأ على يد عالم دين، وضمن ثقافة شمولية. وفي الطيف السياسي المعاصر يعتبر الحزب من أهم الأحزاب الفاعلة في المغرب، وله مركز قيادة في العاصمة، وشبكة مهمة من المكاتب الفرعية. وبالفعل، يفاخر حزب الإستقلال بأن له أكثر من ألف فرع في البلاد. وله أطر بنيوية قائمة بالفعل[3].

ترأس الحزب علال الفاسي حتى وفاته عام 1972، ثم خلفه محمد بوستة حتى 1998، ليصبح عباس الفاسي بعد ذلك الأمين العام إلى غاية 23 سبتمبر 2012، عندما انتخب عمدة مدينة فاس حميد شباط أميناً عاماً لحزب الاستقلال، بعد حصوله في تصويت أعضاء المجلس الوطني للحزب على 478 صوت مقابل 458 لمنافسه عبد الواحد الفاسي، منتهيةً بذلك زعامة أسرة آل الفاسي لحزب الاستقلال. وفي أكتوبر 2017، تم انتخاب الاقتصادي نزار بركة أمينا عاما لحزب الاستقلال، لتعود بذلك زعامة آل الفاسي للحزب[4].

وقد حرص الحزبُ على هيكلة أجهزته التنفيذية والتنظيمية اعتماداً على قواعد وقوانين داخلية شفافة تحتكم إلى المنهجية الديموقراطية في إسناد المسئوليات وتحديد الأدوار والمهام. ومن جهة أخرى

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص ص60-61.

2 علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص170.

3 مارينا أوتاواي وعمرو حمزاوي، "الأحزاب العلمانية في الوطن العربي الصراع على جبهتين"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 16، خريف2007، ص ص13-14.

4 "حزب الاستقلال"، موقع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، بتاريخ: 2017/11/2، على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84

ساهمت هذه البنية التنظيمية بشكل ملموس في سيرورة تجديد النخب، وعملية تداول الأجيال على المسئوليات وكذا توسيع مشاركة المرأة في مختلف الهيئات الحزبية. ويتكون الهيكل التنظيمي للحزب من: الأمين العام، ومجلس الرئاسة واللجنة التنفيذية والمجالس الثلاثة: المجلس الوطني – والمجلس الإقليمي– والمجلس الجهوي، ثم مفتشو الفروع، والهيكل العام، والفرق البرلمانية. وفي عام 2003 اتخذ الحزب قرارات مهمة تتعلق بإدخال بعض التعديلات على هيكل الحزب، أهمها: زيادة تمثيل الشباب والنساء في هياكل الحزب، وكذلك بالنسبة لتركيبة اللجنة المركزية من خلال الاعتماد على تقوية التمثيل الجهوي[(1)].

ومن خلال استقراء هذه المعطيات يمكن القول أن حزب الاستقلال سعى من خلال إجراء مثل تلك التعديلات على التركيبة البنيوية للحزب إلى توسيع قاعدة المشاركة وزيادة تمثيل فئات معينة في هياكل الحزب، بالإضافة إلى العمل على تجديد النخب، حيث عمل الحزب على تطعيم أجهزته القيادية والمركزية بدماء شابة من الكفاءات والفعاليات: 60% داخل المجلس الوطني، و40% من أعضاء اللجنة التنفيذية، والنساء بعشرين في المائة من القيادات الإستقلالية، مما يُدلل على أن الحزب سعى لتحقيق هدف تمكين الأعضاء من تحقيق المُشاركة الواسعة والفعليَّة في بلورة واتخاذ القرارت داخل الحزب. على اعتبار أن الأحزاب تعمل كقناة إتصال مزدوجة بين السلطة والمجتمع الذي تنبثق منه الأحزاب وتتكوَّنُ منه كوادرها المُختلفة[(2)]. خُلاَصَةُ القَوْلِ أَنَّ حِزْبَ الإستقلال يُعتبر الحزب المغربي الوحيد الذي استطاع اكتساب قاعدة شعبيَّة واسعة والإحتفاظ بها والعمل على تدعيمها من خلال توسيع قاعدة المشاركة داخل الحزب وتجنيد النُّخَبِ الشابة وتفعيل عملية تداول الأجيال على المسئوليات والمهام الحِزْبِيَّة المُخْتَلِفَة.

2-قيادةُ حِزْبِ الإستقلال:

وُجِدَتْ داخل المستويات القيادية العليا لحزب الإستقلال عدَّة اتجاهات تمثلت في المجموعات التالية:

1- الجيل الأول للمُؤسسين وضم كلاًّ من علاَّل الفاسي وأحمد بلفريج وعمر عبد الجليل.

2- شباب الجيل الأول متمثلاً في عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد.

3- مجموعة المثقفين الذين تلقوا تعليمهم بفرنسا مثل محمد دويري ومحمد بوستة ومحمد طاهري.

4- مجموعة أخرى من الشباب الذين تلقوا نفس التعليم الغربي في الفترة من 1953 إلى 1956.

فضّل بعض الشباب من الإستقلاليين مثل محمد طاهري وعبد الحفيظ قادري الانضمام إلى مجموعة المؤسسين واشتركوا في تبني أيديولوجية واحدة، كما حدث نوع من التحالف بين المجموعة الأولى للمؤسسين ومجموعة المثقفين وتقاربت مجموعة شباب الجيل الأول التقدمي مع المجموعة الرابعة من

[1] هياكل وأجهزة حزب الاستقلال، موقع حزب الاستقلال المغربي على الشبكة الدولية، بتاريخ :4 أبريل 2009، الرابط التالي: **http://www.istiqlal.ma/ar/index.php?option.com**

[(1)] عبد المعطي محمد عساف، **مقدمة إلى علم السياسة**، عمان (الأردن)، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص289.

الشباب[1]. وفي أوائل الستينيات من القرن الماضي تم تشكيل لجنة تنفيذية كان موقع القيادة القديمة فيها رمزيا وأدمج منصب الكاتب العام في منصب الرئيس.

وقد نبعت مُعظمُ قيادات الحزب من المدن الحضرية وخصوصاً مدينة فاس والرباط ومكناس ومراكش وتلك هي المناطق التي تتركز فيها قوة الحزب الشعبية بالإضافة لمدينتي وجدة والدار البيضاء[2].

وقد استندت عملية تجنيد القيادة وتوزيع السلطات في المستويات العليا للحزب إلى الطرق الأوتوقراطية، أما المستويات الدنيا فقد استندت إلى الاقتراع. كما يجتمع مؤتمر الحزب كل عامين ليقوم بوضع برنامجه واختيار الرئيس بجانب تعيين أعضاء المجلس القومي للحزب الذي يقوم بدوره بتعيين اللجنة التنفيذية المكونة من الرئيس وخمسة عشر عضواً[3].

ويُعتبرُ علال الفاسي هُو الأبُ الرُّوحيُّ لحزب الاستقلال، وقد شغل منصب رئيس الحزب حتى اختفائه عن السَّاحة السِّياسيَّة عام 1973، والفاسي هُو مُفكِّرٌ ومُؤرِّخٌ وشاعرٌ وعالمُ دينٍ وأستاذٌ جامعيٌّ. وقد لُقِّبَ الفاسي بزعيم حزب الاستقلال منذ نشأته رغم وُجُوده في المنفى عدَّة سنواتٍ شغل فيها أحمد بلفريج منصب الأمين العام للحزب، وكان علال الفاسي يتمتعُ بسُلطةٍ كاريزميَّةٍ بسبب تاريخه النضالي ومواقفه القومية وقدراته الخطابية. وقد ارتكزت الأطروحات الفكرية للفاسي على القومية العربية والتمسك بالتقاليد الإسلامية. من هذه الحيثيات انطلقت تلك المشاعر القومية العربية الجياشة التي تحولت من خلال نشاطه الواسع إلى صياغات فكرية ذات تأثير في الفعل القومي العربي[4]. وكان الفاسي يؤكد أن المراهنة على الأيديولوجية المستوردة خارج الفضاء الإسلامي يعتبر أمراً مرفوضاً بل واحتلالاً جديداً[5].

أما محمد بوستة فقد شغل منصب الأمين العام بعد وفاة علال الفاسي عام 1973 وكان قد سبق أن أنتخب عام 1960 عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب، وفي نفس الوقت الذي لمع فيه نجم محمد بوستة كقائد سياسي شغل محمد دويري مكانة هامة بالحزب حيث اعتبر قائداً للجناح الأكثر ليبرالية[6].

والأمين العام لحزب الاستقلال اليوم فهو عباس الفاسي، الشخصية السياسية (الإستقلالية) البارزة، يتميز بسعة ثقافته وفكره الإصلاحي وعمله على تفعيل دور حزب الاستقلال في الحياة السياسية في المغرب،

---

(2) هدى حافظ ميتكيس، **المعارضة السياسية في المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص62.

(2) عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، **موسوعة السياسة الجزء الثاني**، مرجع سبق ذكره، ص276.

3 هدى حافظ ميتكيس، مرجع سبق ذكره، ص ص62-63.

4 محمود صالح الكروي، "أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:362، أبريل 2009، ص ص45-46.

5 عبد الكريم عبدلاني، **المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب (1992-1998)**، مرجع سبق ذكره، ص ص152-153.

6 هدى حافظ ميتكيس، **المعارضة السياسية في المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص64.

من خلال التأكيد على أن الحزب يمثل مختبراً حقيقياً للأفكار الهادفة لتطوير البلاد وتدعيم مسيرة الإصلاح الدستوري فيها وضمان الحريات الفردية والجماعية وتقوية دور البرلمان[1].

خُلاصة القول في هذا الإطار أن قيادة حزب الاستقلال اشتملت (من ضمن ما اشتملت عليه) على الاتجاهات الحديثة والتقليدية، فبعض قيادات الحزب الأولى- كما سلف وأشرنا- تلقت تعليماً غربياً حديثاً، وأما القادة التقليديين المنتمين للعائلات البرجوازية فيتبنون توجهات فكرية واحدة جعلت القيادة الحزبية باللجنة التنفيذية تتسم بنوع من الاستمرارية.

3- أيديُولوجية حزب الإستقلال وأهدافه العامَّة:

كما سبق وأشرنا فإن حزب الإستقلال كان ينطلق في عمله السياسي بناءاً على المنطلقات القومية والثقافة الإسلامية، أي أن أهم مرتكزات حزب الإستقلال كانت: الإسلام والقومية، لهذا استندت الخطوط العامة لأيديولوجية الحزب إلى هذين المفهومين.

"وبالتالي يُمكنُ القولُ بأنَّ حزب الإستقلال يبني أيديولوجيته على أساس مفتاحين عقائديين وهما: الإسلام أو المرجعية الدينية والتعادلية التي تشكل المرجعية الإجتماعية والإقتصادية، والإسلام الذي ترتكز عليه الإستقلالية هو الإسلام السلفي. وإذا كانت المرجعية الدينية تمثل مفتاحاً عقائدياً للأيديولوجية الإستقلالية فإن المرجعية الإجتماعية والإقتصادية تشكل بنائها الفكري. وتقوم التعادلية على تحقيق التعادلية الإقتصادية الرامية إلى الخروج بالبلاد من التخلف وتشييد مجتمع بلا طبقات"[2].

وينطلق حزب الاستقلال في خطابه السياسي من التأكيد على أن: "السلفية عملت عملها في توجيه تفكيرنا نحو هذا التجدد المنشود في جميع مظاهر حياتنا، ونحو هذا التحرر الذي ظل طابع حركتنا، وصوب هذه الوحدة العربية، ونحو الروح الديمقراطية التي تسيطر علينا"[3].

وقد ساهم حزبُ الاستقلال في إضفاء نوع من الشرعية على النظام الملكي والحد من نفوذ القوى السياسية الأخرى، ولذلك فقد ظلت علاقة الحزب بالقصر على وئام فترة من الزمن، غير أنهما اختلفا حول مسئولية الوزراء، وحق الملك في تعيين وإقالة الوزراء[4] وفي بدايات اشتغاله بالعمل السياسي، أيد

---

[1] هياكل وأجهزة حزب الاستقلال، **موقع حزب الاستقلال المغربي على الشبكة الدولية**، مصدر سبق ذكره.

[2] عبد الكريم عبدلاني، **المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب (1992– 1998)**، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[3] سعيد بنسعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب: مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 128.

[4] عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية: الجزء الأول**، مرجع سبق ذكره، ص 452.

الحزب التعريب الكامل ورفض استيراد الأيديولوجيات من الخارج، وسلم بمحورية دور الملك في العملية السياسية على الرغم من رفضه مشاركة الآخرين له في السلطة بدرجة معينة(1).

ويُصنَّفُ حزبُ الاستقلال المغربي الآن – مع بعض التَّحفُّظات – بأنَّهُ حزبٌ "علمانيٌّ"، رغم إقرار الباحثين بأنَّ مسألة تصنيف حزب الاستقلال مسألةٌ مُعقَّدةٌ؛ ذلك أنَّهُ خلال فترة النِّضال منْ أجل الإستقلال كان الحزبُ هُو حزبُ العناصر المُحافظة المُتديِّنة، وقد نشأ على يد عالم دينٍ، وضمن ثقافةٍ شُمُوليَّةٍ. والواقعُ أنَّ حزب الاستقلال وحزب الاتِّحاد الاشتراكي يُمثِّلان مَعاً نواة الأحزاب التي تُسمَّى بالكُتلة التَّابعة لمجمُوعة الأحزاب التي كانت تُشكِّلُ المُعارضة، لكنَّهُما الآن مُنحازان إلى الملكيَّة(2).

وفي المشهد السياسي المغربي (الحالي) يُعتبر حزبُ الإستقلال من أحزاب اليسار المُتحالفة في "الكُتلة الديمقراطية"، فحين توسَّع نطاقُ التنسيق بين أحزاب المُعارضة تمَّ الإعلانُ عن تكوُّن هذه الكُتلة، وتمَّ صياغةُ ميثاقٍ لها في: 1992/5/17، وتشملُ خمسة أحزاب المُعارضة وهي: حزبُ الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقُوَّات الشَّعبيَّة، ومُنظَّمة العمل الديمقراطي، والتقدم والاشتراكيَّة، والاتحاد الوطني للقُوَّات الشَّعبيَّة، ومنْ أهمِّ ما جاء في الميثاق: "الدَّعوةُ إلى إقرار إصلاحٍ دُستُوريٍّ عميقٍ يضمنُ ترسيخ دولة المُؤسَّسات، وتعزيز سُلطة القانُون، ودمقرطة وتحديث أجهزة الدَّولة، وتكريس الفصل بين السُّلطات، وحماية حُقُوق الإنسان(3).

إذاً، حزبُ الإستقلال يُعتبرُ حزباً مغربيّاً عريقاً، تطوَّرت أيديُولوجيَّتُهُ المُحافظة و تكيَّفَتْ مَعَ مُعطيات البيئة السِّياسيَّة المُحيطة به، فعمل على تطوير عمله السِّياسيّ وخطابه العامِّ، فصُنِّفَ مِنْ ضِمْنِ "الأحزاب العلمانيَّة".

وقد عمل حزبُ الإستقلال مُنذُ استقلال المغرب على مُساندة المُؤسَّسة الملكيَّة، والمُحافظة على علاقة الوئام معها، غير أنَّ الحزب أخفق في مُواجهة مُتطلبات مرحلة البناء بعد الاستقلال. وقد رأت القياداتُ الشَّابَّةُ في الحزب أنَّ عَيْبَهُ يكمُنُ في قياداته القديمة المُرتبطة بالبرجوازيَّة، وفي أيديُولوجيَّته غير الفعَّالة. كما أهمل الحزبُ أحزاب المُعارضة؛ لأنَّهُ كان يتصوَّرُ أنَّهُ الحزبُ المُتفوّقُ حجماً وتنظيماً ونفوذاً في البلاد. ولذلك تصوَّر أنَّ دور المُعارضة يقتصرُ على مُساعدة الحُكُومة في الكشف عن حقائق المشاكل التي تُواجهُها البلادُ(4).

---

1 محمد سالمان، "النخبة السياسية في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص 514.

2 مارينا أوتاواي وعمرو حمزاوي، " الأحزاب العلمانية في الوطن العربي: الصراع على جبهتين"، مرجع سبق ذكره، ص ص 13–14.

3 أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

4 عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية الجزء الأول**، مرجع سبق ذكره، ص 452.

وفيما يتعلقُ بأهداف حزب الاستقلال فقد تبنَّى الحزب عدداً من الأهداف المُستندة على ركيزةٍ أساسيَّةٍ هي مُساندة الحزب للمُؤسَّسة الملكيَّة، وهذه الأهدافُ هي[1]:

1- إلتزام حزب الإستقلال في مجال السياسة الداخلية بارتباطه بالقصر في ظل ملكية دستورية مؤكداً ولاءهُ للأسرة الحاكمة المغربية.

2- أما في مجال السياسة الاقتصادية فقد أكد الحزب على عدة مبادئ منها: ضرورة تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة الاقتصادية.وبناء مجتمع بدون طبقات مع تطبيق نوع من الإصلاح الزراعي وتأمين التجارة الخارجية وإصلاح التعليم.

3- وفي مجال السياسة الخارجية فقد اتخذ الحزب مواقفاً حاسمة مثل مطالبته باسترجاع بعض الأراضي التي كانت خاضعة للسيادة المغربية، كما طالب بوحدة المغرب العربي.

وفيما يتعلقُ بموقف حزب الاستقلال من القضية الفلسطينية فإن الحزب عبَّر عدة مرَّات عن مُساندته للكفاح العادل للشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق نظمت أحزاب الكتلة الديمقراطية يوم 17 مايو 2001 في الرباط مهرجاناً حاشداً تزامن مع الذكرى التاسعة لتأسيس الكتلة لديمقراطية، عبّرت فيه عن تأييدها لإنتفاضة الأقصى. كما ألقى بالمناسبة السيد عباس الفاسي الأمين العام لحزب الاستقلال كلمة ذكر فيها أن الحزب سيُساند ويتضامن باستمرار مع القضية الفلسطينية[2].

4-الملامحُ العامَّة لحزب الاستقلال:

يُعدُّ حزبُ الإستقلال أوَّلُ قُوَّةٍ سياسيَّةٍ في المغرب، ولعلَّ استشعار الحزب لثقله السِّياسيّ كان وراء مُطالبته المُستمرَّة بأحقِّيَّتِهِ في حُكُومةٍ مُنسجمةٍ[3].

ويُمكنُ القولُ أنَّ لحزب الاستقلال ملامح عامَّة هي[4]:

1- أنه لم يكن بعد حصول المغرب على استقلاله يمثل مجموعة قيادية متفقة على خط سياسي مُعين، وإنما ضم مجموعات مختلفة اندمجت في إطاره رغم أن لها أهدافاً متباينة، ولذلك حدث الإنقسام بين صفوفه عام 1959.

2- اعتبرت الخلافات الشخصية أهم أسباب تمزق حزب الإستقلال بعد أن تحول القصر من اتباع سياسة دفاعية تجاه الحزب إلى محاولة إقصائه عن السلطة ومضاعفة سلطات الملك.

---

[1] هدى حافظ ميتكيس، **المعارضة السياسية في المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

[2] بدون مؤلف، **المشهد السياسي المغربي من خلال الأحزاب المغربية**، أبو ظبي، (الإمارات العربية المتحدة)، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001، ص 35.

[3] عبد الكريم عبدلاني، **المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب(1992-1998)**، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[4] هدى حافظ ميتكيس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

3- تميز تنظيم حزب الإستقلال بعد انفصال جناحه اليساري بالتجانس حيث أدى هذا الإنقسام إلى اقتصار الحزب على العناصر المعتدلة.

4- اتجه حزب الإستقلال إلى سلوك طريق وسط بين الرأسمالية والشيوعية في إطار محافظ، حيث أنه لم يرغب في إحداث تغيير جذري في الهياكل القائمة لتجنب المساس بمصالح كبار الملاك.

5- تميز حزب الإستقلال الذي اعتبر حزباً جماهيرياً بتنظيم هيكلي قوي في كل من المستويات العُليا والدنيا. كما تمتع الحزب بعلاقات أفقية بجانب مركزية اتخاذ القرارات والإنتظام في عقد المؤتمرات والإجتماعات.

6- نجح حزب الإستقلال في سياسته الدعائية والإعلامية من خلال صحفه المتعددة المتمثلة في جريدتي "العلم" و "الرأي" ثم جريدة "الأمة الأفريقية" التي حظيت بمُساندة الحكومة. كما أصدر عدة دوريات أخرى مثل جريدة "الاستقلال".

وقد دبَّت الخلافاتُ داخل الحزب في عدَّة فتراتٍ زمنيَّةٍ، لعلَّ أهمَّها ذلك الذي برز حَوْلَ الكيفيَّة التي يجبُ أنْ يتطوَّر بها الحزبُ ليتمكَّن من مُواجهة المهامِّ الجديدة. وكان هُناك تيَّاران: أحدُهُما مُحافظٌ والآخرُ: جذريٌّ، نتج عن ذلك الانقسام الشهير الذي عرفه الحزبُ عام 1959، والذي أشرنا إليه سلفاً[1].

ومنْ أهمِّ التحولات السياسية التي شهدها الحزب خروجه عن صف المعارضة وانضمامه إلى الأغلبية السياسية، وقبُوله بالتالي المُشاركة في الحُكُومة في أكتوبر 1977، وقد فسَّر الحزبُ تحوُّلهُ السياسي هذا بأنهُ أتى تلبية لرغبة جلالة الملك، وسعياً منهُ لإنجاح عهد الديمقراطيَّة التي يعترفُ الاستقلاليُّون بانطلاقها مُتعثرةً في المغرب[2]. ومن خصائص حزب الاستقلال التي يلحظُها المُتابعُ للتطور السياسي للحزب عبر تاريخه المُمتد من عام 1943 حتى هذه اللحظة، وهي مسألة تكيُّف الحزب مع مُعطيات البيئة السياسية، والعمل على تطوير خطابه وأيديُولوجيته، حيث أن الحزب في مرحلة الإستقلال كان حزب العناصر المحافظة المتدينة في المجتمع المغربي، ثم تطورت أيديولوجيته حتى صنف كحزب علماني، وأصبح من أحزاب اليسار المتحالفة في الكتلة الديمقراطية[3].

ويُلَقَّبُ حِزْبُ الاستقلال بالحزب "الملكي"، ويُمكنُ القولُ أنَّ الحزب ينطبقُ عليه ما ينطبقُ على الأحزاب المغربيَّة الأُخرى فيما يتعلقُ بعقلانيَّة واعتدال الأحزاب على صعيد الخطاب الأيديُولوجيّ والبرنامج السِّياسيّ، حيثُ أنَّ عقلانيَّة الأحزاب المغربيَّة تتجلَّى في إبتعادها عن تبنِّي أيديُولوجيَّات أو التعبير عن إنتماءات منْ شأنها إثارة حساسيَّاتٍ داخل المُجتمع، وهذا نابعٌ من الإحساس بالمسؤُوليَّة

(1) محمد عابد الجابري ،"المغرب إلى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 239، يناير1999، ص 15.

(2) عبد الكريم عبدلاني، مرجع سبق ذكره، ص 149.

(3) مارينا أوتاواي وعمرو حمزاوي، "الأحزاب العلمانية في الوطن العربي الصراع على جبهتين"، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

الوطنية التي تُراعي التركيبة السكانية للمغرب. وفي السياق نفسه، فإن إحساس الأحزاب المغربية بالمسؤولية وإدراكها لضرُورة تأسيس خطابها الأيديولوجي وبرنامجها السياسي على ما لا يتعارض مع ثوابت الأمة، جعل الأحزاب (على اختلاف توجُّهاتها) تكيف شعاراتها ومبادئها بما لا يتناقضُ مع هذه الثوابت، وتحديداً ثابت أنَّ المُجتمع المغربي مُجتمعٌ مُسلمٌ، وعلى رأسه أميرُ المُؤمنين. هذه القولبةُ أو إعادة البناء المفاهيمي والمُمارساتي، هي ما جعل قوى اليسار مقبُولة شعبيّاً ورسميّاً وهيَّأ لها فُرْصَةَ الانخراط في الحياة السِّياسيَّة[1]. وكذلك من خصائص حزب الاستقلال المُهمَّة "القاعدة الجماهيريَّة" التي يستند عليها باعتباره أول قوة سياسية في المغرب لها تاريخ نضالي طويل، ولها خبرة في ممارسة العمل السياسي والتكيف مع ظروف البيئة، لذلك فإنه يُفاخر بأن له أكثر من ألف فرع في البلاد، وله شبكة ممتدة من المكاتب الفرعية، غير أنَّ الحقيقة أنَّ للحزب أُطُراً بُنيويَّةً حقيقيَّةً قَائِمَةً بِالفِعْلِ[2].

وحتى عندما أبعد الملك الحسن الثاني حزب الإستقلال عن الحكم عام 1962 أضطرَّ الحزبُ إلى الاتِّجَاهِ يَسَاراً للمُحَافَظَةِ عَلَى قَاعِدَتِهِ الشَّعبيَّة، ومُنافسة الاتحاد الوطني للقُوَّات الشَّعبيَّة[3]. وهُو يعملُ اليوم على المُحافظة على تلك القاعدة الشعبية من خلال نشاطه في الحياة السِّياسيَّة، وبرامجه المطرُوحة، وبالتالي من موقعه في الحُكُومة، خُصُوصاً بعد أنْ حصل حزبُ الاستقلال على المركز الأوَّل في الانتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007[4].

وفي المحور التالي سوف نقُومُ بمُناقشة الصور الأساسيَّة للمُشاركة الحزبيَّة لحزب الاستقلال المغربي، وسوف نُركزُ على صُورة واحدةٍ منها وهي: المُشاركة في الانتخابات، وبالتالي المُشاركة في الحُكُومة عند الفوز بعدد المقاعد المطلوبة حسب "الدستور المغربي".

*المِحْوَرُ الثَّالِثُ: الصُّوَرُ الأَسَاسِيَّةِ لِلْمُشَارَكَةِ الحِزْبِيَّةِ لِحِزْبِ الاسْتِقْلَالِ:

عند القيام بتحليل الأحزاب، من المُهم أن نتذكر التمييز والفارق المهم بين النظم الحزبية التنافسية، التي تسعى أساساً لبناء التأييد الإنتخابي وبين النظم غير التنافسية. إن هذا التمييز لا يعتمد على درجة التقارب بين أصوات الحزب الفائز والأحزاب غير الفائزة، كما أنه لا يستند على عدد الأحزاب، لكنه يعتمد من ناحية، على أن الفوز بأصوات الناخبين هو الشرط الأساسي للسيطرة على عملية صنع

---

(1) إبراهيم أبراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مُقاربة للتجربة المغربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 249، نوفمبر 1999، ص 61.

(2) مارينا أوتاواي وعمرو حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، **موسوعة السياسة الجزء الثاني**، مرجع سبق ذكره، ص 277.

4 إدريس لكريني، "الانتخابات التشريعية في المغرب سبتمبر 2007: دروس ودلالات"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 345، نوفمبر 2007، ص 81.

السياسة العامة، ومن ناحية أخرى، يعتمدُ على إمكانيَّة واحتمال القيام بتنظيم وتكوين عدَّة أحزابٍ تسعى للحُصُول على هذه الأصوات منْ خلال مُشاركتها الحزبيَّة[1].

وضمن هذا السِّياق، سوف يتمُّ دراسة الصُّور الأساسيَّة للمُشاركة الحزبيَّة لحزب الاستقلال المغربيّ، وذلك بالتركيز على صُورةٍ واحدةٍ مِنْهَا وهي: المُشاركة في الانتخابات والمُشاركة بالحُكُومة.

*** المُشاركةُ في الإنتخابات النيابيَّة التي ينتجُ عنها المُشاركة بالحُكُومة:**

تُعَدُّ الأَحْزَابُ السِّياسيَّةُ من أهم مُتغيرات النظام السياسي، وبالتالي فهي تعتبر من أجهزة المنظومة السياسية، التي تتطلع للمُشاركة المباشرة في سلطة الدولة، وتسعى لأن ترفع إلى أقصى حد من صفتها التمثيلية[2].

ويُقصد هُنا بوظيفة "المشاركة في الانتخابات وبالتالي المشاركة بالحكومة": السلوك السياسي المتضمن مشاركة الأحزاب بالإنتخابات النيابية وفي حالة فوز أحدها أو بعضها تُشارك في الحُكُومة، حيثُ يُشكلُ الحُكُومة الحزب الفائز، أو تكُونُ ائتلافيَّة في حالة عدم حُصُول حزبٍ على الأغلبيَّة. وينُصُّ الدستُور المغربيُّ في الفصل (24) على أنَّ: " الملك يُعيّن الوزير الأوَّل، ويُعيَّنُ باقي أعضاء الحُكُومة باقتراحٍ من الوزير الأول، ويُعْفِي الحُكُومة بمُبادرةٍ منهُ أو بناءاً على استقالتها"[3].

وتُوَاجِهُ نُظُمُ التَّعَدُّدِيَّةِ المُقَيَّدَةِ أَزْمَةَ مُشَارَكَةٍ حقيقيَّة، فالنظامُ السِّياسي يمنحُ حق تنظيم الأحزاب لبعض القوى الاجتماعية، كما أن السلطة التنفيذية تسيطر على النظام الحزبي، وتعمل على وضع نظم إنتخابيَّةٍ مُعَقَّدَةٍ ومُعَوِّقَةٍ لنجاح الأحزاب الأُخْرَى في الانتخابات[4]. وكما هُو معرُوفٌ فإنَّ النِّظام الحزبيَّ المغربيَّ يُصَنَّفُ منْ ضمن نُظُم التَّعدُّديَّة الحزبيَّة المُقيَّدة، وسوف يكُونُ النقاشُ التالي في ضوء هذه النُّقطة الهامَّة.

حيث أن السمة العامة لهذه النظم هي عدم إتاحة الحرية الكاملة سواء لتشكيل الأحزاب أو لتمكين الأحزاب القائمة من ممارسة أنشطتها دون عوائق، وينتشر هذا النوع في دول العالم الثالث التي تمر بمرحلة انتقالية للتحول إلى الديموقراطية[5].

---

[1] جبرائيل ألموند وآخرين، __السياسة المقارنة إطار نظري__، ترجمة: محمد زاهي المغيربي، بنغازي (ليبيا)، منشورات جامعة قاريونس، 1996، ص 203.

[2] فيليب برو، __علم الاجتماع السياسي__، ترجمة: محمد عرب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2006، ص 375. وأنظر: موريس ديفرجيه، __الأحزاب السياسية__، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

[3] إدريس لكريني، "الانتخابات التشريعية في المغرب سبتمبر 2007: دروس ودلالات"، مرجع سبق ذكره، ص ص 81–82.

[4] إيمان محمد حسن، __وظائف الأحزاب في نظم التعددية المقيدة : دراسة حالة حزب التجمع في مصر (1976 - 1991)__ ،رسالة __ماجستير منشورة__، القاهرة ، كتاب الأهالي، منشورات صحيفة الأهالي، 1995، ص ص 76-77.

[5] حسن نافعة، __مبادئ علم السياسة__، ط2، القاهرة: كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص ص 386 -387.

ويُؤكِّدُ ليبسون على أهميّة التنظيم الحزبي الجيد وانعكاسه على درجة المُشاركة في الشؤون العامة، مؤكدا أن الحزب الحسن التنظيم، والذي يُعبِّأُ أنصارهُ يحصُلُ على أكبر مُشاركةٍ في الانتخابات(1).

وفي النموذج المغربي يتكون مجلس النواب من (333) عضواً يُنتخب ثلثهم (222) من خلال انتخابات مباشرة، والثلث الباقي (111) من الهيئة المنتخبة التي حددها الدستور، وخصصت خمسة مقاعد برلمانية ينتخبهم المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج.

ويُحدِّدُ الدستُورُ المجالات التي يُسمحُ لمجلس النواب أن يُصدر قوانين بشأنها وهي ما يتعلق بالحقوق الفردية والجماعية المنصوص عليها في الدستور، وهي حرية تكوين الأحزاب والمساواة أمام القانون والحريات الشخصية وحرية تأسيس الجمعيات وحق الإضراب. ويعطي الدستور كذلك سلطات أوسع للحكومة التي تحال إليها المسائل الأكثر أهمية مثل: القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة، والإعلان عن حالة الطوارئ، ومشرُوعات تعديل الدستور، ومرسُوم إنتهاء دورة مجلس النواب، أي أنَّ سُلطات مجلس النواب في صُنع القوانين مُقيَّدةٌ في مجالاتٍ مُحدَّدةٍ ليست ذات أهمِّيَّةٍ كُبرى(2).

وإذا كانت الانتخاباتُ تُعدُّ محكّاً أساسيّاً للمُشاركة السِّياسيَّة، فإنَّ العُزُوفَ عن هذه المُشاركة في المُجتمع المغربي ظاهرة اجتماعيَّة تتكرَّرُ وتنمُو، ممَّا يجعلُها فعلاً مُستحقَّة للدِّراسة والتأمُّل(3). سواءٌ على صعيد المُشاركة الفرديَّة أو المُشاركة الحزبيَّة.

وعند تحليل صُورة مُشاركة حزب الإستقلال في الإنتخابات ومشاركته بالتالي في الحكومة يتطلب الأمر إعطاء نبذة مُوجزة عن بدايات مُشاركة الحزب في الحكومات المغربية المتعاقبة منذ الإستقلال. حيث أن الملك محمد الخامس أعطى غداة الإستقلال الحزب مهمة تأليف العديد من الحكومات مما جعل الاتجاهات الثورية واليمينية تتصارع من أجل السيطرة على أجهزته(4).

ومالبث حزبُ الإستقلال أن انتقل إلى صفوف المعارضة عام 1963 بعد فترة من الصراع على السلطة مع القصر ظل فيها الحزب داخل الحكومة، إلا أن معارضة هذه الحزب تميزت بطابع فريد لإستمرار ولائه للعرش وحفاظه على التراث المغربي التقليدي(5).

وكان انتقالُ حزب الاستقلال للمُعارضة عام 1963 نتيجة إبعاد الملك الحسن الثاني بعد وصوله للسلطة لحزب الإستقلال عن الحكم مما اضطره إلى الاتجاه يساراً للمُحافظة على قاعدته الشعبية ومنافسة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية(1).

[1] سليمان الغويل، **ديمقراطية الأحزاب والجماعات الضاغطة**، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] خالد السرجاني، "المؤسسة التشريعية في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

[3] مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 17، شتاء 2008، ص 11.

[4] عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، **موسوعة السياسة الجزء الثاني**، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[5] هدى حافظ ميتكيس، **المعارضة السياسية في المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

إن التاريخ السياسي لحزب الاستقلال يدل على وقوع تهميش فعلي للحزب على المستوى السياسي خصوصاً من خلال المسلسل النيابي الذي كان بمثابة إجهاز عملي على سعي الحزب لإستثمار رصيده النضالي ، وهذا يتجلى في تهميش الحزب على مستوى المسئولية الحكومية باستثناء فترة 1977-1983 والتي يمكن اعتبارها مجرد استثناء في التواجد المستمر للحزب في صفوف المعارضة. كما أن الحزب كان وسيلة أساسية في تزكية مسارين حاسمين في مسلسل البناء السياسي للمغرب، وهما: ولوج العهد الدستوري من خلال دستور 1962 والاندماج في مسلسل التوازن السياسي الجديد مع التجربة البرلمانية الثالثة. يضاف إليهما تزكية دستور عام 1996[2].

إذاً، استمرَّ حزبُ الاستقلال في المُعارضة من 1963 حتى 1977 حين قبل المشاركة في الحكومة. وبالتالي كان من الطبيعي أن تشكل التجربة البرلمانية الثالثة محكاً جديداً للتوافق السياسي الوطني، لا سيما وأنها أتت من الناحية السياسية لتضع حداً لواقع حالة الإستثناء وتتيح الدخول الرسمي لدستور 1972 حيز التنفيذ على مستوى الممارسة التشريعية. وهنا كان دور حزب الإستقلال بارزاً، حيث أنه أُعتبر الحزب الوحيد ضمن الحركة الوطنية الذي خرج عن صف المعارضة وانضم للأغلبية السياسية وقبل بالمشاركة في الحكومة بثماني شخصيات في أكتوبر 1977[3].

وتكشفُ مسألة تحوُّل حزب الاستقلال منْ كَوْنِهِ حزب مُعارضةٍ إلى حزبٍ أقرب إلى الحُكُومة الكثير عن المقدرة السِّياسيَّة للسلطة الملكية في المغرب وعن المعضلة التي تواجهها الأحزاب العلمانية هذه الأيام[4]. سواءٌ في المغرب أوفي غيرها من البلاد العربيَّة.

على اعتبار أن مشكلة الأحزاب العربية بشكل عام، هي نابعة بالأساس من مشكلة غياب الديمقراطية التي تعود إلى طبيعة المجتمع العربي الذي يصفه حليم بركات بأنه مجتمع متنوع تنوعاً هائلاً حسب البيئة والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والانتماء الطبقي والطائفي[5].

وحين يتحدث إلياس توما في كتابه "التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي" عن الطبيعة الحزبية لعدة بلدان عربية منها المغرب يُشير إلى أن حزب الحكومة هو الحزب السائد، وترتبط العضوية فيه بالولاء للحاكم[6]. ومع ذلك تظل الأحزاب في هذه البلدان تسعى للحصول على التأييد

---

[1] عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[2] عبد الكريم عبدلاني، **المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب (1992-1998)**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 149.

[4] مارينا أوتاواي وعمرو حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[5] سليمان تقي الدين، **تحولات المجتمع والسياسة أفكار عن عالم جديد**، بيروت، دار الحداثة للنشر والتوزيع، 1992، ص 84.

[6] إلياس توما، **التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة 1950: دارسة مقارنة**، ترجمة: عبد الوهاب الأمين، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1987، ص ص 57-58.

الشعبي من أجل الوصول إلى السلطة. ويتم للأحزاب القيام بهذه المهمة من خلال مُشاركتها في العملية الانتخابية، ويُعتبر النجاح في هذه العملية مسألة هامة لحياة الحزب في النظم التنافسية، فالإنتخابات هي الوسيلة التي تمكن الحزب (المُعارضة عادة) من إبعاد الحزب الحاكم وأخذ مكانه في السُّلطة[1].

وفي التَّجربة المغربيَّة يُلاَحَظُ بُرُوزُ مَحَطَّتينِ هَامَّتَيْنِ فِي تَعَامُلِ الدَّولة مع الأحزاب، حيثُ امتدَّت الأولى، من بداية الستينيات إلى نهاية الثمانينات، وتميَّزت بنوعٍ من الخُصُومة مع الأحزاب ذات التَّجذُّر التَّاريخيّ، بينما تميَّزت المرحلةُ الثانية المُبتدئة في نهاية الثمانينات، بانفتاحٍ كبيرٍ على تلك الأحزاب، أدَّى إلى العرض الملكيّ بمُشاركتها في الحُكُومة[2]. في هذا السِّياق ظلَّ حزبُ الاستقلال في الحُكُومة التي ترأسها المعطي بوعبيد عام 1981، حيثُ شارك فيها الاستقلاليُّون بثماني شخصيَّاتٍ. وفي عام 1983 وجد الإستقلاليون أنفسهم أمام واقع التهميش الفعليّ منْ خلال ظُهُور أحزابٍ مُستحدثةٍ، ومن خلال تزييف الانتخابات، وهُو ما سيستمرُّ إلى انتخابات عام 1984 التشريعيَّة[3].

فمسألة ظهور أحزاب مستحدثة تشير إلى حرص الملك الراحل على إرساء أغلبية برلمانية موالية للقصر لضمان استقرار حكومي وبالتالي ضمان استمرار السلطة المطلقة للملك ،وتلك الأحزاب كان الملك يطلقها قبل أشهر قليلة من الانتخابات وعبر مساندة الدولة تحصل على أعلى نسبة من المقاعد في البرلمان ليختار الملك من بينها الحزب الذي يقُومُ بتشكيل الحُكُومة[4]. في ظلِّ هذا الوضع وَجَدَ حزبُ الاستقلال نفسهُ مُضطرّاً إلى المُراهنة منْ جديدٍ على العمل داخل صُفُوف المُعارضة درئاً لأيّ استنزافٍ جديدٍ قد يُجْهِزُ عَلَى شَرْعِيَّةِ الحِزْبِ التَّارِيخِيَّةِ. وَفِي حَقِيقَةِ الأَمْرِ فَإِنَّ المُتأمِّلَ لمواقف الحزب في سياق المحطَّات السِّياسيَّة البارزة يُفضي لنتيجةٍ تحملُ جوانب الاستغراب؛ لأنَّها تعكسُ سُلُوكاً مُزدوجاً لحزبٍ يتراوحُ بين التزكية المُطلقة لخيارات الحُكم في لحظاتٍ حاسمةٍ، والعُدُول عن خطِّ التَّماهي مع النَّهْجِ الرَّسْمِيِّ، ومنْ ثمَّ تبنّي طُرُوحاتٍ مُعارضةٍ كُلَّما تبيَّن للحزب أنَّ تزكيتهُ لمْ تُفدهُ في شيءٍ، إلى درجةٍ يُمكنُ القولُ معها بتعذُّر مُلامسة خيُوط الاستراتيجية والتكتيك لدى الحزب[5]. وَضِمْنَ هَذَا السِّيَاقِ، سَوْفَ يَتِمُّ تناوُلُ مُشاركة الحِزْبِ فِي الانتخابات (البرلمانيَّة) النيابية لأعوام: 1997 و2002 و2007.

---

[1] علي شمبش، **العلوم السياسية**، ط5، بنغازي (ليبيا)، مطابع الثورة للطباعة والنشر، 1996، ص ص 87-88.

[2] خالد الناصري، "الحسن الثاني والمسألة المؤسساتية"، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[3] عبد الكريم عبدلاني، **المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب (1992-1998)**، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[4] أميرة إبراهيم حسن، **التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992 - 1998)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص 114.

[5] عبد الكريم عبدلاني، مرجع سبق ذكره، ص 150.

*** مُشَارَكَةُ حِزْبِ الاسْتِقْلَالِ فِي الانْتِخَابَاتِ النِّيَابِيَّةِ لِعَامِ 1997:**

دعا الملك الحسن الثاني لجعل هذه الإنتخابات تنافسية وبذلك أعطى حيزا سياسيا أوسع للأحزاب القديمة لكي تُنظِّم صُفُوفَهَا[1]. وقد جرت هذه الانتخابات في 14 نوفمبر 1997 وشارك فيها 7,456 مليون مغربي توجَّهُوا لصناديق الاقتراع لإنتخاب 325 عُضواً لمجلس النواب بالاقتراع المُباشر لأوَّل مرَّةٍ، وقد كان المُرشَّحُونَ ينتمُون إلى 16 حزباً سياسيّاً، في مُقدِّمتها أحزابُ الكتلة الديمقراطية التي ينتمي إليها 36 % من المُرشَّحِينَ[2].

وكان من نتائجها إنخفاض نسبة المشاركة لأدنى مستوياتها في تاريخ الانتخابات المغربية، إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة 8,30 % في مقابل 63% في انتخابات 1993. وحصلت أحزاب الكتلة الديمقراطية على 102 مقعدا بنسبة 38 .31% من إجمالي مقاعد البرلمان[3]. وعلى ضوء هذه النتائج كلَّف العاهلُ المغربيُّ عبد الرحمن اليُوسفي زعيم الاتحاد الاشتراكي بتشكيل الحُكُومة الجديدة، وقد عُدَّ هذا التكليفُ حدثاً تاريخيّاً على الصَّعيدين المغربيّ والعربيّ، فعلى الصعيد المغربيّ يُعدُّ اليُوسفي أوَّل زعيمٍ يساريٍّ مُعارض يتولى رئاسة الحُكُومة المغربيَّة مُنذُ أكثر من ثلاثين عاماً عن طريق انتخاباتٍ برلمانيَّةٍ شرعيَّة، أمَّا على الصَّعيد العربيّ، فيُعدُّ اليوسفي أوَّل رئيس وزراءٍ مُعارضٍ ينتقلُ إلى منصب رئيس وزراء عن طريق التَّداوُل السِّلميّ[4].

كما أن تلك الإنتخابات جاءت بعد سلسلة من المشاورات بين الملك والأحزاب السياسية حول مسألة الاصلاح والشفافية الانتخابية، وقد أبان انخراطُ أحزاب المُعارضة في هذه المُشاورات عن تحوُّلٍ في الفهم السِّياسيّ لدى مُكوِّنات المُعارضة، منْ خلال انتقالها من وَعْيّ المُعارضة الانتقاديَّة الصِّرفةِ إلى وَعْيّ المُعارضة الباحثة عن المُشاركة في السُّلطة[5].

وقد حصل حزبُ الاستقلال في هذه الانتخابات على ثلاثةٍ وخمسين مقعداً من مقاعد البرلمان، وكان منْ نتائج هذه الانتخابات إضافةً إلى ما ذُكِرَ انتقالُ المُعارضة إلى الحُكْمِ[6].

---

[1] مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي، "الأحزاب العلمانية في الوطن العربي: صراع على جبهتين"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] مبارك مبارك أحمد عبد الله، **التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطى فى النظم السيـاسية العربية فى التسعينات**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 91.

[3] المرجع السابق نفسه، ص 92.

[4] أحمد دياب، "الانتخابات التشريعية المغربية"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، العدد:132، أبريل 1998، ص ص 193 - 195.

[5] إبراهيم أبراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مُقاربة للتجربة المغربية"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[6] أميرة إبراهيم حسن، **التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992 - 1998)**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

*** مُشَارَكَةُ حِزْبِ الاسْتِقْلاَلِ فِي الانْتِخَابَاتِ النِّيَابِيَّةِ لِعَامِ 2002:**

اتجه حزب الإستقلال نحو خيار المشاركة في هذه الإنتخابات لتعزيزمكاسب الانتقال الديمقراطي ،وقد أفرزت هذه الانتخابات واقعا جديدا على صعيد ترتيب القوى السياسية غيرأنه لم يفض بشكل عام إلى الإخلال بالتوازنات .ويعتبر حزب الإستقلال الحزب الأول من بين أحزاب الأغلبية السابقة الذي حقق تقدما ملحوظا وتمكن من تعزيز موقعه بالحصول على 48 مقعداً، الأمرُ الذي أهَّلهُ ليكُون ثاني حزبٍ سياسيٍّ في المغرب بعد الاتحاد الاشتراكي للقُوَّات الشَّعبيَّة الذي حصل على 50 مقعداً[1].

وقد اكتسبت هذه الإنتخابات أهمية خاصة؛ لأنها أول انتخابات تحدث في عهد الملك محمد السادس، وهي الأولى التي تشرف عليها حكومة التناوب المكونة من أحزاب الكتلة التي ظلت تشكل في السابق أحزاب المعارضة. وأسفرت انتخابات 2002 عن احتفاظ الأحزاب المشكلة لحكومة التناوب على الأغلبية المطلقة التي تمتعت بها في المجلس السابق، إذ فازت هذه الأحزاب السبعة مجتمعة ومنها حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي على 180 مقعداً، في مُقابل 167 مقعدا كانت لها في المجلس السَّابق[2].

ولعلَّ أوَّل ما يجبُ مُلاحظتُهُ هُو إجماعُ المُراقبين والأحزاب المُشاركة على كون هذه الإنتخابات قد جرت في جوٍّ من الشفافيَّة والحياد، والأهمُّ من ذلك أنَّ النظام الانتخابي الذي أتبع فيها (نظامُ اللوائح مع اعتبار النسبيَّة) قد ساعد على الحدِّ مِنْ تدخُّل المال في هذه الانتخابات[3].

كما يُلاحظُ عليها تراجع نسبة المُشاركة السياسية، كما نتج عنها تشكيل قُطبين أساسيين في إطار الكتلة الديمقراطية، يترأس أحدها: حزب الاستقلال، والأخرى: حزب الاتحاد الاشتراكي، ممَّا دفع الملك إلى حسم الأمر باختياره شخصية تحظى بالإجماع الوطني، هو إدريس جطو ليُشكِّل حُكُومةً ائتلافيَّةً تضُمُّ غالبيَّة أعضاء حُكُومة التناوُب التوافُقي[4]. وكانت تلك الحكومة تضم غالبية أعضاء الحُكُومة السَّابقة حيثُ شاركت فيها ستة أحزابٍ، منها: حزبُ الاستقلال بثمانية وُزراء، وقد تمكَّنت حُكُومةُ التناوُب هذه من تحقيق ما سُمِّيَ بالوفاق الوطنيِّ تحت سقف المُؤسَّسة الملكيَّة.

*** مُشَارَكَةُ حِزْبِ الاسْتِقْلاَلِ فِي الانْتِخَابَاتِ النِّيَابِيَّةِ لِعَامِ 2007:**

جرت هذه الإنتخابات في 7 سبتمبر 2007 وسط توقعات كبيرة بحدوث تغيير جذري على الخريطة السياسية المغربية المستقرة منذ الاستقلال. وكانت هذه الخريطة تتسم بالاستقطاب بين كتلتين

---

[1] أحمد التهامي، "الانتخابات المغربية: تحدي الاستمرارية والتغيير"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: التاسع، يناير 2003، ص ص 169 - 171.
[2] مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي (2002- 2003)**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003، ص ص 337 - 338.
[3] عبد السلام نوير، "التحول الديمقراطي في المملكة المغربية"، مرجع سبق ذكره، ص 287.
[4] هدى ميتكيس، "الإصلاح السياسي في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص 258.

رئيسيتين هما "الكتلة الديمقراطية" وتضم أحزاب اليسار، أما الكتلة الثانية فيطلق عليها "الوفاق"، وتضم الأحزاب التي كانت قريبة من القصر الملكي في عهد الحسن الثاني وهي: الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري والوطني الديمقراطي والحركة الديمقراطية. وقد شارك في هذه الانتخابات 33 حزبا، مقابل 26 شاركت في انتخابات 2002[1]. وقد عمل حزبُ الاستقلال على الاهتمام بتحديد الأهداف، ورصد المواضيع، وتلميع صُورته أمام الناخب[2]. وقد أسفرت هذه الانتخابات عن عدة نتائج منها: عدم فوز أي من الأحزاب بالأغلبية المطلقة، الأمرالذي جعل البعض يصف هذه العملية الإنتخابية بالمُعقدة ،وأنها تتم لتكريس هيمنة العاهل المغربي على السلطة، ومن نتائجها المهمة: عودة حزب الاستقلال إلى واجهة الحياة السياسية إذ تبوأ المرتبة الأولى بحصوله على 52 مقعدا، بعد أن كان يأتي في المرتبة الثانية لدورات انتخابية كثيرة سابقة. نتج عن ذلك تعيين عباس الفاسي (رئيس الحزب) وزيرأول وتكليفه بإجراء مُشاوراتٍ مع الأحزاب السِّياسيَّة لتشكيل الحُكُومة الجديدة[3]. والجدولُ التَّالِي يُوضِّحُ المقاعد التي حصل عليها حزبُ الاستقلال في الإنتخابات النيابيَّة من1993 حتى 2007، وتمَّ إعدادُهُ من خلال المعلومات السَّابقة التي طُرحت في هذه الدراسة، ويُلاحظُ من الجدول تزايُدُ عدد الأحزاب باطِّرادٍ، وحُصُول حزب الاستقلال على المرتبة الثانية حتى عام 2002، أمَّا الإنتخابات الأخيرة 2007 فقد حصل فيها الحزب على المرتبة الأولى بحُصُوله على 52 مقعداً.

جدولٌ يُوضِّحُ المَقَاعِدَ التِي حَصَلَ عَلَيْهَا حِزْبُ الاسْتِقْلَالِ فِي الانْتِخَابَاتِ النِّيَابِيَّةِ (1993. 2007)

الانتخابات	الأَحْزَاب المُشَارِكَة	المقاعدُ التي حصل عليها حزبُ الإستقلال
عام 1993	11 حزبا	52 مقعدا
عام 1997	16 حزبا	53 مقعدا
عام 2002	26 حزبا	48 مقعدا
عام 2007	33 حزبا	52 مقعدا

* الخاتمة:

تناولت هذه الدِّرَاسَةُ مَوْضُوعَ "ملامح التَّجربة الحزبيَّة في المغرب: دراسة حالة المُشاركة الحزبيَّة لحزب الإستقلال المغربيّ"، وركَّزت الدِّرَاسَةُ عَلَى صورةٍ مُهِمَّةٍ من تلك الصُّور وهي: المُشاركة في الإنتخابات النيابية، وبالتالي المُشاركة في الحكُومة. وقد توصَّلت هذه الدِّراسة للنَّتائج الأساسيَّة التالية:

[1] مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي (2007-2008)**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2008، ص ص 273 - 274.
[2] فاطمة غلمان وإدريس لكريني، "إشكالية العزوف السياسي في المغرب: الانتخابات التشريعية نموذجا"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، العدد:33، يناير2009، ص 212.
[3] محمد عز العرب، "المغرب تغيير في الخريطة السياسية"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، العدد: 28، أكتوبر2007، ص 145.

1. أنَّ المَلِكَ في المغرب (الذي يُعدُّ رأس السلطة التنفيذية) يهيمن على النظام السِّياسيِّ؛ ويعُودُ ذلك إلى طبيعة وتكوين المُجتمع المغربيّ، وبالتالي فالملكُ يُهيمنُ كذلك على الواقع الحزبِيّ في البلاد.
2. نتيجة لما سبق، اتسمت الأحزاب المغربية بالضعف العام في مُواجهة المُؤسَّسة الملكيَّة، وقد بدا ذلك واضحاً في فترة الملك الحسن الثاني، وتواصل في فترة الملك محمد السَّادس.
3. بروزُ مُفارقةٍ واضحةٍ على صعيد الحياة الحزبيَّةِ المغربيّةِ تتعلقُ بأنه بدلا من مُبادرة الأحزاب إلى إصلاح النظام السياسي، عمل هذا الأخير على الدعوة إلى إصلاح الأحزاب السِّياسيَّة، وتكييفها مع مُتطلبات الوضع السِّياسيِّ الرَّاهِنِ في البلاد.
4. ضمن هذه المُعطيات العامَّة، يعملُ حزبُ الاستقلال المغربي على المُحافظة على تاريخه النِّضاليّ، وقد عمل على تطوير أيديُولوجيَّتِهِ مِنْ صُورتها المُحافظة إلى التَّكيُّف مع ظُرُوف البيئة السِّياسيَّة والمُجتمعية للمغرب المُعاصر، حَتَّى عُدَّ حزباً علمانيّاً بصِبْغَةٍ مغربيّةٍ إسلاميَّةٍ.
5. فِيمَا يَتَعَلَّقُ بصُور مُشاركة حزب الاستقلال في الانتخابات، وبالتالي المُشاركة في الحُكُومة، يُلاحَظُ أنَّ الحزب عمل منذ الاستقلال على تشكيل عدَّةِ حُكُوماتٍ، ثُمَّ أُبْعِدَ عَام 1963 عن الحُكُومة، فتوجَّه للمُعَارَضَةِ حَتَّى 1977، حيثُ شارك في الحُكُومة، ثُمَّ اختار صفَّ المُعَارَضَةِ ثانيةً من 1984 حتى1992، ثُمَّ شارك في انتخابات 1993 وحصل على 52 مقعداً، وبالتالي شارك في الحُكُومة، وفي انتخابات 1997 شارك الحزبُ، وحصل على 53 مقعداً، أمَّا في الانتخابات النيابية لعام 2002 فقد شَارَكَ الحِزْبُ وحصل على 48 مقعداً، وفقد بذلك خمسة مقاعد من الدَّورة السَّابقة، و2007 شارك أيضا مُكَثِّفاً من حملته الانتخابيَّة، وحصل على 52 مقعداً في البرلمان المغربيّ.
6. ونتيجةً لذلك تَبَوَّأَ حزبُ الاستقلال المرتبة الأولى، بعد أنْ كان يأتي في المرتبة الثانية لدوراتٍ انتخابيَّةٍ عديدةٍ سَابِقَةٍ، نتج عن ذلك تعيينُ عباس الفاسي (رئيسُ الحزب) وزيراً أوَّل، وتكليفه بإجراء مُشاوراتٍ مع الأحزاب السِّياسيَّة لتشكيل الحُكُومة الجديدة، ممَّا عزَّز مِنْ قُوَّة الحزب، وأكَّد شَعْبِيَّتَهُ.

*** قائمة المراجع:**

*** أوَّلاً: الكتب:**

1. أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة ، مركزالبحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، 1994.
2. إلياس توما، **التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ سنة 1950: دراسة مقارنة**، ترجمة: عبد الوهاب الأمين، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1987.
3. إيمان محمد حسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة: دراسة حالة حزب في مصر(1976 ـ1991)**، القاهرة: كتاب الأهالي، إصدارات صحيفة الأهالي، 1995.

4. بدون مؤلف، **المشهد السياسي المغربي من خلال الأحزاب المغربية**، أبوظبي، (الإمارات العربية المتحدة) ،مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001.
5. جبرائيل ألموند وآخرين، **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي المغيربي، بنغازي (ليبيا): منشورات جامعة قاريونس، 1996.
6. حسن نافعة، **مبادئ علم السياسة**، ط2، القاهرة: كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، مكتبة الشروق الدولية،2006.
7. خير الله خير الله، **المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير؟**، بيروت، دار الساقي، 2007.
8. سعيد بنسعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب: مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
9. سليمان تقي الدين، **تحولات المجتمع والسياسة أفكار عن عالم جديد**، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.
10. سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة**، بنغازي (ليبيا)، منشورات جامعة قاريونس، 2003.
11. صالح حسن سميع، **أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي دراسة علمية موثقة**، ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1988.
12. عبد الإله بلقزيز، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، اللاذقية (سوريا): دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007.
13. عبد القادر العلمي، **في الثقافة السياسية الجديدة**، الرباط: منشورات دار الزمن، 2005.
14. عبد المعطي محمد عساف، **مقدمة إلى علم السياسة**، عمَّان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.
15. عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، **موسوعة السياسة الجزء الثاني**، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.
16. عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
17. عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية: الجزء الأول**، ط2، طرابلس(ليبيا): المركز العالمي للدراسات والأبحاث،1996.
18. علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
19. علي شمبش، **العلوم السياسية**، ط5، بنغازي (ليبيا): مطابع الثورة للنشر، 1996.

20. علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.
21. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2006.
22. لطيف هاشم كزار وعبد السلام محمد الحشاني، **الجماهيرية العظمى: دراسة في قوة الدولة**، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2005.
23. ماثيو جيدير، **منهجيَّة البحث: دليلُ الباحث المُبتدئ في موضُوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه**، تَرْجَمَهُ من الفرنسيَّة: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي، القاهرة: (د.ن)، (د. ت).
24. محمد عبد الباقي الهرماسي، "التغيير الاجتماعي–الاقتصادي ومضاعفاته السياسية في المغرب العربي"، في غسان سلامة (إعداد)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
25. محمد عبد الشفيع عيسى، **التطور السياسي العربي ومشكلات التحول الديمقراطي**، أبو ظبي، (الإمارات العربية المتحدة)، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002.
26. محمد عتريس، **معجم بلدان العالم: وفق آخر التطورات السياسية مع خرائط واحدث البيانات الإحصائية**، ط2، القاهرة، مكتبة الآداب، 2007.
27. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996.
28. موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.
29. هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المُجتمع المغربي نمُوذجاً"، في مجمُوعة باحثين، **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

*** ثالثا: الدوريات:**

1. أحمد التهامي، "الانتخابات المغربية: تحدي الاستمرارية والتغيير"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: التاسع، يناير 2003.
2. أحمد دياب، "الانتخابات التشريعية المغربية"، **مجلة: السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 132، أبريل 1998.
3. إبراهيم أبراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مُقاربة للتجربة المغربية"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 249، نوفمبر 1999.

4. إدريس لكريني، "الانتخابات التشريعية في المغرب سبتمبر 2007: دروس ودلالات"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 345، نوفمبر 2007.
5. زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الإنتقال الديمقراطي في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية العدد:16، خريف2007.
6. عبد الغفار شكر، "التعددية الحزبية العربية وجهة نظر مختلفة"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 17، يناير 2005.
7. فاطمة غلمان وإدريس لكريني، "إشكالية العزوف السياسي في المغرب: الإنتخابات التشريعية نمُوذجا"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد:33، يناير 2009.
8. مارينا أوتاواي وعمرو حمزاوي، "الأحزاب العلمانية في الوطن العربي الصراع على جبهتين"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد: 16، خريف2007.
9. مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، "المغرب: من الاصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، **أوراق كارنيغي**، رقم: 71، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة، سبتمبر 2006.
10. مجمُوعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي (2002ـ 2003)**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003.
11. مجمُوعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي العربي (2007ـ 2008)**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2008.
12. محمد أتركين، "النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف وهم الانتقال الديمقراطي ووضع خيبة الأمل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد:17، شتاء2008.
13. محمد عابد الجابري، "المغرب إلى أين؟: مُستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد: 239، يناير1999.
14. محمد عز العرب، "المغرب تغيير في الخريطة السياسية"، **مجلة: الديمقراطية**، القاهرة، العدد: 28، أكتوبر 2008.
15. محمود صالح الكروي، "أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي"، **مجلة: المستقبل العربي**، بيروت، العدد:362، أبريل 2009.
16. مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد: 17، شتاء 2008.

* **رابعا: الندوات والمؤتمرات:**

1. برنابيه لوبيز جارسيا، "هياكل الأحزاب: تسييس المجتمع والديمقراطية ازدهار وانكسار المعارضة السياسية في المغرب"، في نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الثالثة (القاهرة 29سبتمبر -11 اكتوبر 1990)**، القاهرة، مركز البحوث والدرسات السياسية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، 1993.

2. خالد السرجاني، المؤسسة التشريعية في المغرب، في أحمد الرشيدي (تحرير)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي، أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب (القاهرة 21-23 مايو 1996)**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث السياسية، 1996.

3. خالد الناصري، "الحسن الثاني والمسألة المؤسساتية"، في مجموعة باحثين ،**الذكرى الخمسون لثورة الملك والشعب التي احتفلت بها الأكاديمية المغربية في الرباط (22-24 غشت 2003)**، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة الغربية "سلسلة الدورات"، 2003.

4. سعيد بنسعيد العلوي، "التجربة المغربية في التحول الديمقراطي"، في كمال المنوفي ويوسف الصواني (تحرير)، **ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (جامعة القاهرة 21-22 يونيو 2005)**، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2006.

5. عبد السلام نوير، "التحول الديمقراطي في المملكة المغربية"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

6. محمد تاج الدين الحسيني، "محمد السادس وتخليق الحياة الإدارية والسياسية"، في مجموعة باحثين، **الذكرى الخمسون لثورة الملك والشعب التي احتفلت بها الأكاديمية المغربية في الرباط (22-24 غشت 2003)**، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2003.

7. محمد سالمان، "النخبة السياسية في المغرب"، في علي الصاوي (تحرير)، **النخبة السياسية في العالم العربي، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب (القاهرة 11-13 نوفمبر 1996)**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، 1996.

8. محمد عابد الجابري، "التعددية السياسية في المغرب أصولها وآفاق مستقبلها" في: سعد الدين إبراهيم (محرر)، **ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي (عمان 26-1989/3/28)**، عمَّان/الأردن: منتدى الفكر العربي، 1989.

9. هدى ميتكيس، "الإصلاح السياسي في المغرب"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

*** خامسا: الرسائل العلمية غير المنشورة:**

1. أميرة إبراهيم حسن، **التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992 - 1998)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.
2. عبد الكريم عبدلاني، **المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب (1992 – 1998)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.
3. كفية قسميوري، **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008-2015**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
4. مبارك مبارك أحمد عبد الله، **التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينات**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2006.
5. هدى حافظ ميتكيس، **المعارضة السياسية في المغرب**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1986.

* **سادساً: المواقع الإلكترونية:**

1. "حزب الاستقلال"، موقع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، بتاريخ: 2017/11/2، على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B2%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84
2. "هياكل وأجهزة حزب الاستقلال"، موقع حزب الاستقلال المغربي على شبكة المعلومات الدولية، بتاريخ: 4/أبريل/2009، http://www.istiqlal.ma/ar/index.php?option.com